



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education
and Scientific Research



جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

معهد علم الاجرام

University of Oran 1-Ahmed Ben Bella

Institute of Criminology

مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان:

العملات الرقمية بين التجريم والتنظيم
دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والتشريعات المقارنة

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

تحت اشراف الأستاذة:

محفوظ اكرام

إعداد الطالبتين:

بن علي سامية

قويدري عائشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
بلوط سماح	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	رئيسا
محفوظ إكرام	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	مشرفا ومقررا
حميدي أميمة خديجة	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2026 /2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا
فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ

[سورة البقرة: 188]

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع ثم لا يسعنا

إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الدكتورة إكرام

محفوظ لإشرافها على هذه المذكرة وصبرها وحسن

معاملتها وإلى أعضاء اللجنة كلهم بمقامه مشكور



الإهداء

لم تكن الرحلة سهلة ولم تكن الصدفة عنوانا للنجاح ولكني

بلغت المراد وفي اللحظة الأكثر فخرا

أهدي تخرجي إلى عائلتي الكريمة لاسيما صغيره العائلة على

أن تتخذ من العلم طريقا ينير دربها وإلى روح أخي رحمه الله

واسكنه فسيح جناته وإلى صديقتي التي تربطني بها المواقف

لا عدة السنوات وإلى زميلتي في إعداد المذكرة التي شاركت

معهها متاعب الدراسة

بن علي سامية

الإهداء

قال الله تعالى: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [يونس:10]

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه، أهدي ثمرة تخرجي هذا...

إلى روح جدي الغالي -رحمه الله، رحلت تاركاً في قلبي فراغاً كبيراً لا يملؤه شيء، ومع ذلك بقي حبك يسكنني، وقيمك تنير دربي، كنت دليلي الأول، وبطلتي الذي لم يخذلي يوماً، والذي آمن بي دائماً حتى في صمتي وضعفي، كل نجاح بلغته، وكل خطوة تقدمت بها، كنت أحققها برغبة أن أجعلك فخوراً بي، أحبك يا جدي حبا يتجاوز الكلمات، وأشتاقك شوقاً لا ينطفئ.

اللهم ارحم جدي برحمتك الواسعة، واجعل قبره روضة من رياض الجنة.

إلى روح جدتي الغالية-رحمها الله، يا من كان حنانك ملاذي، وحكمتك نور أيامي، ودعواتك سر طمأنينتي.

اللهم ارحم جدتي برحمتك الواسعة، واجعل قبرها روضة من رياض الجنة.

إلى جنتي في الأرض، ومصدر الطمأنينة في قلبي...أمي الحبيبة

أقف اليوم والدموع في عيني، لا فخراً بما حققته، بل فخراً لأنني ابنتك التي رفعت رأسك، كنت تمسحين على رأسي حين ينهكني السهر، وتدعين لي في صلاتك وكأن مستقبلتي هو حياتك الوحيدة يا أمي لو كانت كل كلمات الشكر تُصاغ من ذهب، لكانت قليلة في حقك.

تخرجي هو هديتي البسيطة لقلبك الكبير، وهو عربون حب ليديك التي شقيت لرتاح يدي. شكراً لأنك لم تتركيني يوماً، شكراً لأنك كنت السند والقوة والملاذ، أهديك نجاحي وأهديك عمري، وأسأل الله أن يبارك في عمرك.

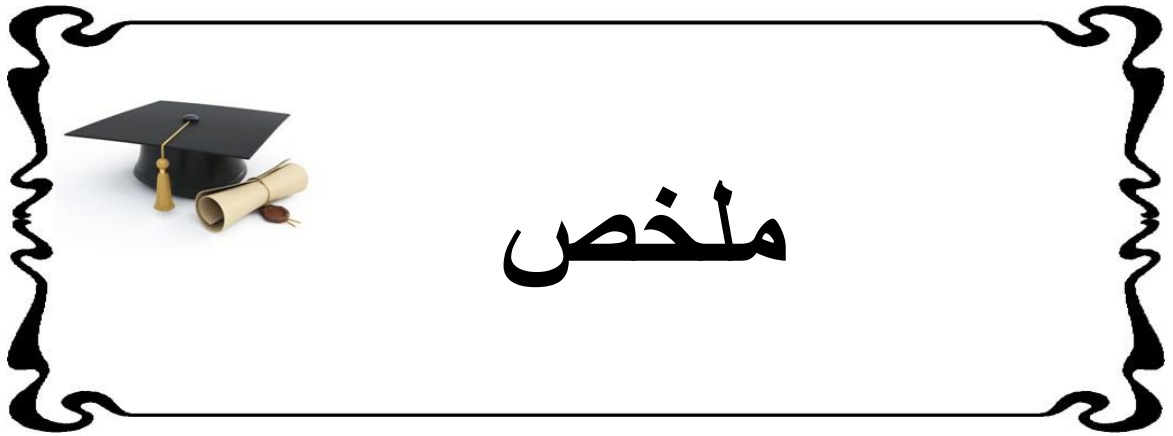
ألف مبروك لك أنتِ قبل أن أبارك لنفسي، فالتخرج تخرجي، لكن الفرحة والفضل كله لك.

إلى خالي الغالي: كنت دائماً سندي وملجئي، أجذك بجانبني في كل وقت دون تردد، شكراً لدعمك الذي لا ينقطع، ووجودك الذي كان لي قوة في كل لحظة ضعف، أسأل الله أن يحفظك ويرزقك الصحة والعافية. إلى من إحتوت أحلامي وآمالي وكانت لي سنداً حين تعثرت خطواتي وكان قلبها وطناً وعيناها ملجأً أختي حبيبتي

إلى رفيقة دربي العزيزة سامية: كنت أكثر من شريكة في هذا العمل، كنت سنداً ورفيقة تعب وأمل، شكراً لصبرك وتفهمك ووجودك الدائم. أحبك

وأخيراً من قال أنا لها نالها، وإن أبت رغماً عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل هذا لولا توفيق من الله عز وجل.

عائشة



الملخص:

تعتبر العملات الرقمية احد مفرزات تقنية البلوك تشين وقد زادت رواجها في عهد الكورونا ونالت اهتمام الاقتصاديين والقانونيين، وتهدف دراستنا إلى تسليط الضوء عليها من خلال التطرق لأبرز المفاهيم والأدوات التي تقوم عليها وما ينجر عنها من جرائم أبرزها غسيل الأموال بالعملات الرقمية والتهرب الضريبي عبر البنية الرقمية وتمويل الإرهاب واستغلال الكيانات المالية المشبوهة كالبنوك الرقمية من خلال المحافظ الالكترونية الخاصة وطرق مكافحتها لاسيما بالنسبة للمشرع الجزائري مقارنة ببعض الدول خاصة عملية عملة البيتكوين وعملية البلوك تشين المستغلة في غسيل الأموال كجريمة مستحدثة. باعتبارها تعتمد على التمويه والملكية المشبوهة وعليه اتخذنا الأسلوب التحليلي المقارن لمعالجة هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، البنوك الرقمية، التمويه، الملكية المشبوهة، التهرب الضريبي، البيئة الرقمية، البلوك تشين، جريمة مستحدثة، غسيل الأموال، تمويل الإرهاب.

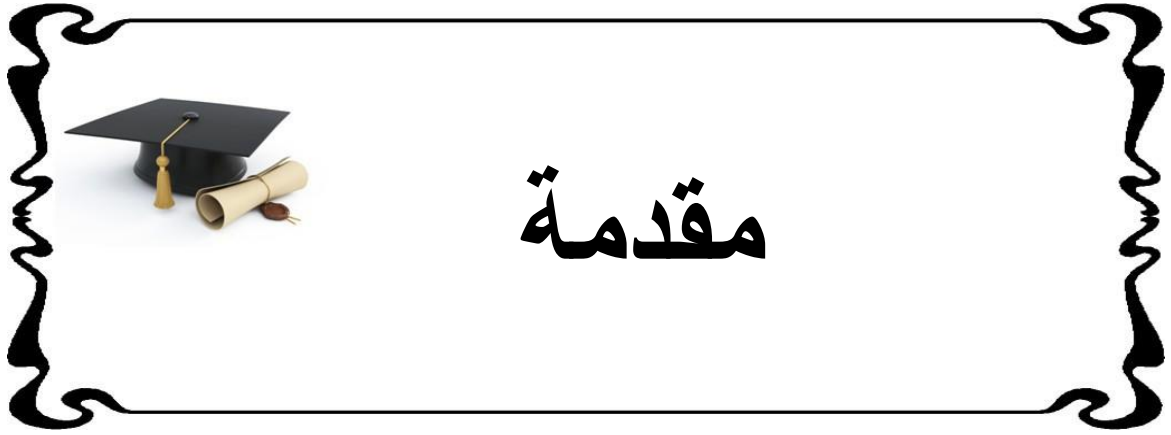
Abstract:

Digital currencies are considered one of the major outcomes of blockchain technology. They have witnessed significant growth and widespread popularity, particularly during the COVID-19 pandemic, attracting the attention of economists and legal scholars alike. This study aims to shed light on digital currencies by addressing the main concepts and mechanisms upon which they are based, as well as the crimes arising from their use, most notably money laundering through digital currencies, tax evasion within the digital environment, terrorism financing, and the exploitation of suspicious financial entities such as digital banks through private electronic wallets and the methods adopted to combat such practices, especially within the framework of Algerian legislation in comparison with certain other legal systems.

Furthermore, the study examines Bitcoin transactions and blockchain technology exploited in money laundering operations as an emerging form of crime, given that such activities rely on

concealment and suspicious ownership structures. Accordingly, the study adopts the analytical and comparative approach in order to address this subject.

Key Words: Digital Currencies, Digital Banks, Concealment, Suspicious, Ownership, Digital Environment, Blockchain, Emerging Crime, Money Laundering, Terrorist Financing.



مقدمة:

إن العالم يتجه نحو رقمنة كل المجالات ويخوض تجربة اقتصادية رقمية من خلال بروز عملات افتراضية رقمية تنافس النقود المحلية للدول تعتمد على التقنيات الحديثة المشفرة. وتعتبر أداة كمبيوترية توصف على أنها أكثر التقنيات اضطرابا. كونها ثورة تكنولوجية تعتمد على البيئة الرقمية اللامركزية معقدة، تضم تسجيلات مستقرة فائقة السرعة والمقدرة. وبازدياد التداول لهذا النوع من العملات المرقمة يعيش العالم من كل النواحي الاقتصادية والأمنية قلقا حول تأثيرها على السياسات النقدية والمالية للدول. وإدارة الأصول بحيث لم يعد مفهوم المال مقتصر على صورته التقليدية بل تجاوز ذلك ليصبح رقميا. مشغرا لتبرز عملات رقمية عديدة بأنواعها من عملات مشفرة وأخرى مستقرة وصولا إلى عملات البنوك المركزية CBDCs كمحرك أساسي لمستقبل النظام المالي الدولي.

ومع بروز هذا النظام تزايدت الجرائم بتقنيات مستحدثة كالتعدين والاختراق المالي وغسيل الأموال عبر البيئة الرقمية وتمويل الإرهاب مؤثرة بشكل مباشر على الأمن والاستقرار الدولي والوطني .

وفي هذا الإطار تكن الجزائر بمنأى عن هذه التهديدات لاسيما في إطار حركة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بواسطة العملات الرقمية.

ومع آخر فترة شهدت الجزائر والعالم تحولات أمنية واقتصادية بسببها لاسيما بعد جائحة كورونا التي تعتبر المنعرج في التوجه نحو المال الرقمي.

في هذا الإطار بهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العملات الرقمية.

الآثار الاقتصادية والقانونية للعملات الرقمية ومدى تمكن المشرع الجزائري من التوفيق في خطر العملات الرقمية وتحريمها إضافة إلى نظرة التشريعات المقارنة.

➤ إشكالية الدراسة:

إلى أي حد يعكس تجريم الجزائر للعملات الرقمية سياسة جنائية فعالة لحماية الاستقرار المالي والحد من الجريمة المالية مقارنة بباقي التشريعات الأخرى؟

➤ أهمية الموضوع:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في تعزيز الفهم العميق لطبيعة العملات الرقمية والآثار القانونية والاقتصادية الناجمة عنها. وسبل المشرع الجزائري في مواجهتها أمام التحديات الإجرامية المستحدثة كما تشكل مرجعا قيما للباحثين في المجال القانوني للعملات الرقمية.

➤ أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة حول التحديات التي تفرضها العملات الرقمية. وتباين مؤقت الدول بخصوصها، مع التركيز بشكل خاص على السياق الجزائري في ظل الاقتصاد الرقمي الذي شهده العالم.

الصعوبات التي واجهتنا قلة المراجع مع ضيق الوقت واختلاف الآراء حول المفاهيم الاقتصادية والقانونية.

➤ منهج الدراسة:

المنهج التحليلي والمقارن.

➤ خطة الدراسة :

من خلال تتبع تفاصيل وطبيعة الموضوع وجدنا أنه من اللازم تقسيم دراستنا إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان الإطار العام للعملات الرقمية.

الفصل الثاني بعنوان العملات الرقمية في ظل التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة.

تضمن كل فصل مبحثين.

الفصل الأول

الإطار العام للعمليات الرقمية

الفصل الأول: الإطار العام للعملات الرقمية:

نشأة العملات الرقمية الافتراضية (بتكوين نموذج)

نشأة العملات الرقمية:

عام 1977 ظهرت خوارزمية RSA وهي من اختراع الثلاثي ليوناردو ادليمان وآداي شامبير وروناك ريفست في معهد ماساتشوسنس للتقنية والتي أعلن عنها حينها وتم نشر ورقة اختراعها وسمح بتلقي الإيرادات والأموال عن طريقها.¹

وفي سنة 1998 تم التحدث عن البتكوين كأول تطبيق لمفهوم يطلق عليه اسم cryptocurrency من قبل wei Dai في قائمة cuphepunts البريدية، وكانت فكرة التعامل به بديلاً عن السلطة المركزية.²

خلال 1999 تم إطلاق أول بنك إلكتروني ونُتحدث عن باي تايل الذي ساعد في تحويل الأموال عبر الإنترنت.

- في أكتوبر 2008 في ظل الأزمة العالمية المالية نشر شخص مجهول يدعى ساتوشي ناكاموتو ورقة يتحدث فيها عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية.³

¹ عبد الله ناصر، عبيد نصيري الزعبي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الاماراتي والمقارن دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الامارات العربية المتحدة، كلية القانون الخاص، 2018 ص8.

² المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، دورة علمية محكمة، العدد ثلاثة، سبتمبر ايلول الصيغة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية دراسة قانونية تحليلية مقارنة 2021 ص 16.

³ كمال النبض، دور العملات الافتراضية في تمويل الارهاب، معهد فلسطين لبحاث الامن القومي، فلسطين 2019 ص98.

في 2009 الشخص الذي يقف وراء عملة البيتكوين، المعروفة بمطابق الند للند قام بتعدين 50 وحدة منها لتتم أول صفقة للعملة الافتراضية بين ياكاموتو وهلفيني، ليصل عام 2011 سعر البيتكوين إلى 1 دولار أي تساوي في القيمة.¹

المبحث الأول: ماهية العملات الرقمية

اختلف الفقهاء حول تعريف محدد للعملات الرقمية، ويعود ذلك لاختلاف التقنيات المستخدمة في العملات الرقمية.²

لضبط تعريفها لابد من التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بها وخصائص العملات لتجنب الخلط بينها وبين العملة الاقتراصها.

المطلب الأول: تعريف العملات الرقمية

لا يوجد تعريف موحد للعملات الرقمية، نظرا لعدم القدرة على التحكم بها والسرعة التقنيات التي تعتمد عليها.

الفرع الأول: المفهوم الإقتصادي

بأنها " تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية " .

أي ان لا تخضع لإجراءات ميدانية مرئية ملموسة وإنما تعمل فقط في البيئة الإلكترونية من شبكات والأدوات تقنية حديثة: " النقود التي تستخدم في تسوية قيمة المشتريات التي تتم من خلال شبكة الانترنت".³

¹ كمال ناجرة، الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية دراسة قانونية مقارنة، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، العدد 3، برلين، ألمانيا، أيلول، 2021، ص 12.

² أحمد بوراس، سعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر، 2014، ص 30.

³ صالح محمد حسني الحملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، العدد 1، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2003 ص 24.

"بأنها منتجات مخزونة القيمة أو مدفوعة مقدما، تكون فيها القيمة المسجلة والمتاحة للمستهلك مخزنة على جهاز إلكتروني في حيازته، تلك القيمة، يشتريها المستهلك كما يشتري السندات المدفوعة مقدما، وتنخفض هذه القيمة كلما استخدم المستهلك الجهاز الإلكتروني في عمل مشترياته".¹

"بأنها قيمة نقدية مخزنة على دعامة إلكترونية، مثل البطاقات ذات الذاكرة أو على ذاكرة الكمبيوتر، وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة أفراد أو مشروعات عبر المؤسسة التي أصدرتها ويتم إصدارها لكي تكون في متناول المستهلكين وتحل الإلكترونيا محل النقود الورقية والنقود المكتوبة".²

مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة نقدية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصرف.

يتضح من خلال التعريفات الاقتصادية أن هذه العملة الرقمية يتم شراؤها من قبل مصدرها، وتخزينها في مخزن الإلكتروني خاص لحساب المستهلك ليتعامل بها هذا الأخير في المدفوعات دون الرجوع لحسابه المصرفي عند إتمام عمليات الشراء.

الفرع الثاني: المفهوم الفقهي والاصطلاحي:

أ. المفهوم الفقهي :

تعتبر العملات الرقمية كالبيتكوين مثلا اصول افتراضية مشفرة غير مركزية وعلى هذا الاساس يعتبرها الفقهاء انها سلع الكترونية وليست نقودا لعدم صدورهما عن سلطة نقدية حيث تعتبر العملات الرقمية من أحسن ومن أحدث اشكال النقود الرقمية وأصبح التعامل بها أكثر في العقدين الاخرين وفي عدة دول لسرعتها في التعاملات الاقتصادية وانخفاض رسومها، فيعرفها الفقهاء بانها :

¹ صالح محمد حسني الحملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص 245.

² عبد الله ناصر، عبيد نصيري الزعاني، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستخدمة في التشريع الإماراتي والمقارن دراسة تحليلية مقارنة، كلية القانون الخاص، جامعة الامارات العربية المتحدة 2018، ص 10.

■ **التعريف الأول:** "تمثيل رقمي للقيمة يصدر بواسطة مطورين خاصيين باعتبارها وحدة

حساب، ويمكن الحصول عليها وتخزينها والوصول اليها والتعامل بها إلكترونياً.¹

■ **التعريف الثاني:** "إنها تمثيل رقمي للقيمة النقدية ليست صادرة عن بنك مركزي، أو عن

سلطة عامة، وليست مرتبطة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى الأشخاص الطبيعيين

والاعتباريين كوسيلة للدفع ويمكن نقلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً."

■ **التعريف الثالث:** "إنها عملات افتراضية من شخص إلى آخر، يستخدم فيها الترميز

(التشفير)، ويمكن أن تنشأ وتتداول، وتخزن، وتتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملة الترميز

وتعتبرها وسيلة للتبادل.

■ **التعريف الرابع:** "إنها وسيط تبادل تعمل مثل العملة في بعض البيانات، ولكنها لا تمتلك

صفة العملة الحقيقية.²

■ **التعريف الخامس:** "إنها أحد أنواع النقد الرقمي غير المنظم (اللامركزي)، يصدر عن

مطورين يسيطرون عليه ويكون مقبولا بين أعضاء المجتمع الافتراضي."

■ **التعريف السادس:** "عملية افتراضية تعمل خارج نظام النقد الرسمي فهي تمثيل رقمي

للقيمة النقدية الصادر من غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية تستمد قيمتها من الثقة الكائنة

في القبول الطوعي لها.³

¹ علي خليف اسماعيل الحديثي، العملات المشفرة، تنازع القوانين في تداول البيتكوين، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة 01، 2023، ص 20.

² عذراء ميموني، خولة بوحالة، أثر التعامل بالعملات المشفرة على أساس السياسة النقدية، دراسة استشرافية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي، عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022، ص 27.

³ عذراء ميموني، خولة بوحالة، المرجع نفسه، ص 23.

ب. المفهوم الاصطلاحي:

تعددت الآراء والاتجاهات حول تعريف العملة الرقمية التكوين نموذج، نظرا للتطور الذي تشهده هذه العملية في السنوات القليلة الماضية، ومن بين هذه التعريفات " عملة رقمية تستخدم في جميع أنحاء العالم على شبكة الانترنت ويتم إنشاؤها وتبادلها من حاسوب لآخر عبر شبكة لامركزية، ما يعني أنها لا تخضع لسيطرة مركزية من أية سلطة أو حكومة، ويمكن الوصول إليها من قبل أي شخص متصل بالانترنت".¹

- كما أنها صورة رقمية مخزونة على الشبكة العنكبوتية تتخذ أشكال ومظاهر تحاكي مظهر الأموال المادي، المنقولة منها والعقارتي ولها قيمة مادية وافتراضية في العالم الافتراضي فتمتاز بإمكانية نقل ملكيتها عبر المحافظ الرقمي ك Bitooosis ومقايضتها بأشياء مادية أو صرفها مع العملات الحقيقية أو حتى بيعها من خلال تعاقد افتراضي مشفر أهم سماته مبدأ سلطان الإرادة بلا وسيط متحكم في العقد كما في العملات الحقيقية من منطلق أن الإرادة مطلقة لا يقيد ها أحد".²

- أما من الناحية الوظيفية فيمكن القول بأنها " وحدات برمجية غير ملموسة ذات قيمة مالية، تستخدم لتأدية وظيفة واحدة من وظائف النفوذ أو أكثر، كان يكون واسطة للتبادل أو مقياس للقيمة أو مستودعا للقيمة أو جمعها معا".³

¹ عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستخدمة في التشريع الإماراتي والمقارن دراسة تحليلية مقارنة، كلية القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 10.

² أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، حزيران، 2021، ص 78-79.

³ أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، المرجع نفسه، ص 81.

ج. المفهوم القانوني:

تعريف المفوضية الأوروبية: قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة معتمدين على المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدخولات ذات قيمة محددة.¹

تعريف المصرف الأوروبي " مخزون إلكتروني على وسيلة نقدية يستخدم بصورة شائعة للقيام بموضوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة الي وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة، ويستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما.

التعريف الراجح: عبارة عن وحدات إلكترونية ذات قيمة مالية بحيث تمثل كل وحدة قيمة مالية معينة، مقبولة كوسيلة دفع في المعاملات كما لها قوة إيراد، مصدرها إتفاق الأطراف المتعاملة، وليس القانون كالنقود التقليدية.²

حيث أنها لا تخضع للبيئة القانونية كما هو حال بالنسبة للعملات التقليدية.

الا أنه بالرجوع إلى كل هذه التعريفات لابد أن يشمل التعريف القانوني أوجه تداول العملات الرقمية الغير رسمية إذ ما اجازات القانون، وكذلك استعاب العملات الرقمية الرسمية سواء أكانت صادرة من ذات السلطة التي تمارس اختصاصها في إقليم دولة معينة أو تلك العملات الرقمية الصادرة من سلطات تمارس اختصاصها في إقليم دولة اخرى.

أي أنها وحدات برمجية غير ملموسة ذات قيمة مالية، يحيزها قانون الدولة التي تخضع لها أو

تجيز العمل بها.

¹ هيثم محمد حرمي شريف، النقود الالكترونية ماهيتها وانواعها واثارها، Journal Sharia And Law، العدد 84، 2020، ص 11.

²أثير صلاح ابراهيم ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص 77-78.

الفرع 3: الفرق بين النقود الرقمية

لابد من التفرقة بين العملات الرقمية عن العملات التقليدية من عدة نواحي اهمها:

1. من حيث الشكل:

العملات التقليدية وجود فيزيائي بمعنى انها تتخذ شكلا ماديا ملموسا كالعملات الورقية والمعدنية، بينما العملات الرقمية هي وحدات مبرمجة غير فيزيائية.¹

2. شكل التداول

يتم تداول العملات التقليدية بصور مباشرة وإذا ما اريد تحويلها من مكان لآخر تكون بين دولة ودولة اخرى، فيحتاج لتحويلها الى وسطاء مباشرين كالبنوك وتستغرق وقتا طويلا واجراءات عديدة.² اما العملات الرقمية، لا يتم تداولها بصورة مباشرة مرئية بل من خلال اجهزة كمبيوتر وتحويلها ونقلها لا يحتاج الى وسطاء مباشرين ولا تحتاج لاجراءات طويلة.³

3. المصدرون

تصدر العملة التقليدية من قبل السلطة المختصة في الدولة وتتحد معها العملات الرقمية الرسمية الصادرة للبنوك المركزية بينما العملات الرقمية الاخرى تصدر من طرف المطورون سواء كانوا افراد عاديون ام اشخاص اعتباريون او حتى مطورين مجهولين كالبيتكوين.⁴

¹bank for international settlements (b15) (2015)"digital currencies». switzer land committee on payment and markets infrastructures "opcit"P1.

²اثير صلاح ابراهيم ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص48.

³سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، منشورات جامعة القاهرة، مصر، 2016، ص58.

⁴مارلين اوورديكيان، العملات التشفيرية ظاهرة جديدة في الحقل القانوني والجرمي دراسة مقارنة وتحليل، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2020، ص20.

4. الغطاء النقدي

تتولى الدولة اصدار النقد بمختلف صوره سواء كان اوراق نقدية او معدنية او نقود مصرفية. وكان الاصدار مغطى وفقا لقاعدة الذهب. ومع تراجع هذه القاعدة نجحت الكثير من الدول الى اصدار النقد في حدود الدخل القومي مقوما بالنقود والغطاء هو مجموع الاصول التي يحتفظ بها البنك المركزي.¹

اما العملات الرقمية فهي مختلفة من نوع الى اخر فما يخص الغطاء النقدي، فالعملات الرقمية الرسمية يمكن اصدارها وفقا للغطاء النقدي وبمختلف اشكاله فيوجد منه ما هو مغطى بغطاء سلعي مثل غطاء النفط كالعملة الفنزويلية عام 2018(البيترو).

5. الاستقرار

تدعم الدولة عملتها التقليدية الخاصة بها للسعي الى ان تكون قيمتها متوافقة مع ما تريده سياستها المالية لتحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية والمالية. وقد يكون سعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العملة ثابتا من قبل السلطة المختصة كالبنوك المركزية.² وقد يكون مرنا يتيح من خلاله تغيير سعر الصرف استنادا للمؤشرات الاقتصادية.

يمكن للعملات الرقمية الرسمية ان تتخذ ذات الشكل للعملات الرقمية غير الرسمي او الاستناد الى اي سعر اخر للصرف بحسب السياسة النقدية.

بينما العملة الرقمية فتتقدم للاستقرار كالبيتكوين الذي شهد ارتفاعا في قيمتها وانخفاضا وفقا للعرض هو الطلب.³

¹ خديجة الاعسر، اقتصادية المالية العامة، جامعة القاهرة، 2016، مصر، دار الكتب المصرية، طبعة 1، ص 217.

² اثير صلاح ابراهيم ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص 1049.

³ اثير صلاح ابراهيم ابراهيم، المرجع نفسه، ص 50.

ثانياً: تمييز العملات الرقمية عن النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية:

ان استعمال هذه المصطلحات على الابتكارات المالية الحالية قد توهي للقارئ انها مجرد تعريفات لعملة واحدة الا ان الخوض في طياتها يوهي بمقارنات جوهرية.

1. النقود الإلكترونية والعملات الرقمية :

تعرف على انها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطه بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من الغير ومن قام باصدارها وتستعمل كاداة للدفع الالكتروني لتحقيق اغراض مختلفة وتتضح الاختلافات من خلال:

أ. الاصل:

تعتبر النقود الإلكترونية قيمة مخزنة بحسب التعريف اعلاه وهذا يعني ان أصلها نقود تقليدية تحولت من شكل مادي الى شكل الكتروني¹.

اي انها اتخذت صيغتها من الاصل لتصبح تحت مسمى عملة الكترونية نشطت بين خوارزميات او قد تكون قيمة لسلعة معينة يمكن تداول قيمتها بواسطة شبكات مبرمجة.

اما العملات الرقمية الغير مركزية او المستقرة، فانها بالاساس وحدات برمجية غير نقدية لها شهرة واسعة بين الاطراف والرغبة في التداول للقيام بوظائف النقود والطلبي عليها يزيد في قيمتها².

ب. صور الحفظ:

للنقود الإلكترونية صور حفظ متعددة تتمثل في البطاقة الذكية. البطاقة البلاستيكية. بطاقة الائتمان المحفظة الإلكترونية التي تحتوي اليه البطاقة الذهبية والقرص المرن وغيرها من الصور³.

¹ اثير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص 57-58-59.

² احمد بوراس، العمليات المصرفية الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، المركز الجامعي ام البواقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي، 2007، ص 17.

ج. الاصدار والارتباط :

يمكن اصدار النقود الالكترونية من البنوك المركزية او البنوك التجارية او غيرها من المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك.¹ ويمكن ارتباطها بالعملات الاجنبية المتداولة.

د. الاحتياط النقدي:

يخول للبنوك المركزية حماية السياسة النقدية للدولة ومراعاة التطور المالي وعليه تفرض على مصدري النقود الالكترونية الاحتفاظ بالاحتياط النقدي عندها لضمان عدم التوسع في خلق النقود الالكترونية.²

بينما لا يشترط ذلك في العملات الرقمية الرسمية القائمة على الغطاء السلعي فيكون فائض السلعة التي تقوم بها او قلة عرضها هو المسيطر بقيمتها بصورة اساسية.³

هـ. الطلب والتحكم في القيمة:

العملات الرقمية المجهولة المصدر كالبيتكوين القائمة بين طرفين مجهولين والادعاء بانها محددة بعدد معين من الوحدات فهذا لا يشكل ضمانه كافية اذ لا يمكن ان يزداد عددها في غياب الردع القانوني.⁴

³ احمد عز الدين ابو صلاح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص47.

¹ مارلين اورديكيان، العملات التشفيرية ظاهرة جديدة في الحقل القانوني والجرمي دراسة مقارنة وتحليل، مرجع سابق، ص28.

² اثير صلاح ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص 59-60.

³ اثير صلاح ابراهيم ابراهيم المرجع نفسه، 2021، ص57-58-59-60.

⁴ اثير صلاح ابراهيم ابراهيم، المرجع نفسه، ص98.

و. الرقابة:

تخضع العملات الالكترونية الى رقابة البنوك المركزية والبنوك التي تصدر هذه النقود بشكل رسمي اما العملات الرقمية اللامركزية هي خارج الرقابة تقريبا لغياب المصدر والمنظم وأكثر من ذلك القانون الخاص بها لا سيما انها تقنيات رقمية.¹

المطلب الثاني: خصائص العملات الرقمية ومزاياها:

بما ان العملة الرقمية تمثل المظلة الرئيسية التي تضم جميع اشكال العملات الاخرى منها الالكترونية والمستقرات وبغض النظر عن المسميات الاخرى يبقى القاسم المشترك لتلك العملات اتاحتها بشكل رقمي دون وجود ملموس بالرغم من ان لها خصائص مماثلة نتطرق لها في الفرع الاول من هذا المطلب.

الفرع الاول: خصائص العملات الرقمية (البيتكوين) نموذج :

1. نظام الاصدار (التعدين):

تختلف عملة اصدار عملة البيتكوين عن النقود القانونية (الورقية) او النقود الرقمية التي يتم اصدارها من البنوك المركزية والتي تستمد سلطتها من سيادة الدولة حيث ان اصدار هذه العملة الافتراضية تتطلب برامج خاصة لعملة اصدارها. وتتم هذه العملية بقيام المعدنين (الشركات او الافراد) باستخدام برنامج تعدين خاص بعملة البيتكوين المتوفرة للعامة عبر اجهزة الحاسوب الآلي المرتبط بشبكة الانترنت وتتم عملية الاصدار بحل مسائل معقدة لا تحل الا باجهزة الحاسوب. كلما كانت هذه

¹كريم بلقادر، زينب كريم، الاشكالات القانونية للعملات الافتراضية بيتكوين نموذج، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، جويلية 2025، ص366-389.

الاحيرة ذات خبرة عالية زاد التعدين ليتحصل المعدن الى عدد من من عملات البيتكوين التي يتم تخزينها في محفظة الكترونية خاصه بالمعدل.¹

فنظام التعدين يعتمد على نظام الندلند اي لا احتاج لمتصرف قانوني ولا لوسيط او سلطة مركزية مراقبة حيث يكتسب التعدين تنافس المعدنين او العقود "Norves" لايجاد الحلول لمسالة حسابية اثناء معالجة المعاملات.²

فكل من يملك جهاز يحتوي على بروتوكول البيتكوين ان يكون معدلا وذلك باستغلال قوه معالجة جهاز CPUPOWER لتصديق المعاملات وتسجيلها على سجل العام فكلما حول شخص مبلغ الى اخر يمكن لجميع اعضاء الشبكة التحقق من ان المرسل لديه رصيد كاف. فينشأ تنافس العقد ليكون اول محل لمسالة الحسابية بشكل صحيح وتحديث سجل البلوك تشاين بكتلة جديدة وهذا هو باختصار نظام "اثبات العمل" proof of work فيتم التصديق من قبل الجميع على هذه الكتلة الصحيحة التي يثبتها المعدن على الشبكة ويعرف هذا بمبدأ التراضي³ (couseusus).

لتنتهي العملة بمكافأة المعدن بتكوين جديد يتضمن بروتوكول البيتكوين خوارزميات Algorithms. فيقسم الوتيرة التي تنتج بموجبها البيتكوين مع كل 210,000 كتلة مصدقة اي حوالي كل 4 سنوات مما يعني وجود ضابط الاصدار او كمية محددة للتعيين البيتكوين.⁴

¹ عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثه في التشريع الاماراتي والمقارن دراسته تحليل مقارنة، اطروحه مقدمة لينيل درجه ماجستير في القانون الخاص، جامعة الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2018، ص13.

² مارلين اورديكيان، العملات التشفيرية ظاهرة جديدة في الحقل القانوني والجرمي دراسة مقارنة وتحليل، المرجع السابق، ص31.

³ احمد الزلمي، دور النقود الالكترونية في عملية غسيل الاموال، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد 1، المجلد 51، 2010، ص38.

⁴ عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي النموذجي، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص616.

2. اللامركزية:

لا تقوم بلوك نشاين (Block chain) اي من معلوماتها في موقع مركزي فعندما تتم اضافة كتلة جديدة الى سلسلة الكتل يتم تعقب كل تغيير وتسجيله بشكل دائم في الكتلة المضافة ولا يمكن بأي شكل من الاشكال التراجع سواء بالحذف او التغيير بعد تسجيل البيانات في الكتلة و اضافتها الى سلسلة الكتل الاخرى لذلك يصعب التلاعب بها.¹

3. نظام التداول:

من الخصائص المهمة التي تقوم عليها العملات الرقمية (المشفرة) انها تعتمد في معاملاتها على آلية الندللند وذلك بضمن عدم تدخل الوسيطاء في المعاملات التي تجرى بين الاشخاص بصورة مباشرة.

4. اخفاء هوية المستخدم:

تتيح عملية البيتكوين خصوصا اخفاء الهوية بحيث لا يتطلب اجراء العملية التحقق من الشخص المستخدم لاتمامها ولا يتطلب تنفيذ عمليات الشراء والبيع والافصاح عن اي بيانات او معلومات شخصية.

5. النقود الالكترونية سهلة الحمل:

هي أكثر عملية من النقود العادية نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها فلا يضطر الشخص لحمل نقود كثيرة من اجل التبضع.²

¹ مثى وعد الله، يونس النعيمي، البيتكوين نظام الدفع الالكتروني الند للند وحكمه في الشريعة الاسلامية شبكة الالوكة، قسم الكتب، العراق، 2018، ص35-42.

² صالح محمد حسني محمد الحملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الالكترونية، مؤتمر الاعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، العدد1، ص 30.

6. تعتبر نقوداً خاصة:

حيث انها تختلف عن النقود القانونية كالعملة الرقمية القانونية لبعض الشركات التي تتعامل بشكل قانوني مع زبائنها والبنوك وتمثلها بشكل رسمي.¹

والمثال الآخر كالعملة الافتراضية البيتكوين التي لا تخضع لأي من اجراء بنكي وقانوني.

الفرع الثاني: مزايا العملات الرقمية:

1. العالمية:

"العملة الرقمية الافتراضية لا ترتبط بموقع معين لكي يتم التعامل بها اذ انها لا تخضع لسلطة دولة او بنك مركزي وعليه لا يمكن لأي دولة ان تحضر التعامل بها لانها لا تخضع لسلطتها فيمكن التعامل بها وكأنها عملتك المحلية".²

2. الخصوصية والسرية:

لا يمكن الاطلاع على المحفظة الالكترونية او تفقد سجل البلوك تشاين.

3. التشفير:

"العملات الرقمية الافتراضية تعتمد على تغيير شكل المعلومات الخاصة بالعملة الى شكل اخر باستخدام المعادلات الرياضية او ما يسمى خوارزميات التشفير".³

²منصور علي منصور الشطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات الواقع وافاق المستقبل، العدد37، الجزء الأول، 2022، ص1773.

³ايمن عز الدين صلاح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة دبي، رسالة ماجستير، قيم المحامي، جامعة الشرق الاوسط حزيران، 2011، ص7.

4. منخفضة الرسوم:

لا تخضع لرسوم او رسوم قليلة جدا بخلاف العملات التقليدية فهناك رسوم على استخدامها.¹

5. درجة عالية من الامان:

"التقنيات المستخدمة في العملات الافتراضية كالببتكوين نموذجاً هي اكبر مشاريع الحوسبة المزودة بخدمات وتقنيات عالية جداً تتوفر على درجات امان ضد السرقة او التزيف".²

6. الشفافية:

العملات الرقمية يعمل فيها الجميع بشفافية تامة وحرية حيث تنتقل العملة بين المحافظ المختلفة واعتراف من جميع المتعاملين بوجود هذه الاموال وانتقال ملكيتها وسيلة لتداول في الازمات".
ان التنوع الاكثر لهذه العملة في الاقتصاد العالمي كان في سنوات التي انتشر فيها وباء كورونا.³

الفرع الثالث: انواع العملات الرقمية وادواتها:

اولاً:

هناك العديد من العملات الافتراضية المشفرة التي صدرت في فضاء شبكه الانترنت خلال السنوات الماضية ومن أبرز الامثلة على هذه العملات المالية:

¹ محمد عبد العظيم الشيمي، محركات التوجه الليبرالي لادارة ترامب، نموذج لاستراتيجية التفاوضية للتجارة الدولية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، المركز العربي الديمقراطي، المانيا - برلين، 2018، ص9-10.

² مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد07، فبراير 2018، المحلي02، تصدر عن مركز الغربي المانيا برلين المؤلف...ص.

³ مجلة العلوم السياسية والقانونية، المرجع نفسه، ص17.

1. البتكوين:

"وحدات رقمية مشفرة ليس لها طبيعة مادية وليس لها قيمة او منفعة ذاتية وظيفتها الوحيدة هي اجراء قيمة المدفوعات الالكترونية على الانترنت دون وسيط ولا وجود مادي لا تعتمد على اي بنك مركزي ولا تلغى".¹

2. لا بيتكوين :

"نشأت في اكتوبر 2011 وهي من اوائل العملات المشفرة البديله وتتميز عن البيتكوين بان عملية التعدين فيها اسهل وارخص وهي تعتمد على خوارزميات تشفير مختلفه عن البيتكوين مما زاد من قبولها".²

3. الريبل:

"تعد من اشهر العملات الافتراضية حيث تمثل المرتبة الثالثة عالميا من حيث السيولة قامت بانشائها شركة تسمى (اوين كوين) عام 2013 حيث تتيح البنوك تسوية المدفوعات عبر الحدود في الوقت الانى بشفافية وباقل تكلفة".³

4. الايثيريوم :

"عمل على منصة مركزية تم اطلاقها سنه 2015, تستخدم تقنية البلوك تشاين المعالجة لحركاتها ومن الناحية الفنية فان منصة "الاثيريوم" تستخدم لتشغيل ما يعرف بالعقود الذكية ويتطلب التبادل على هذه المنصة دفع الحوافز وهنا ياتي "الاثير" وهو العملة المتداولة على هذه المنصة".⁴

¹ عذراء ميموني، خولة بوحالة، أثر التعامل بالعملات المشفرة على اداء السياسة النقدية، دراسة استشرافية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2023/2022، ص36,37.

² عذراء ميموني، خولة بوحالة، المرجع نفسه، ص36-37.

³ عذراء ميموني، خولة بوحالة، المرجع نفسه ص32.

⁴ عذراء ميموني، خولة بوحالة، المرجع نفسه، ص38.

ثانياً: ادواتها:

تنوع ادوات العملات الرقمية لتشمل:

1. محافظ العملات الرقمية: (crypto wallets)

"هي الاداة الاساسية لتخزين "المفاتيح الخاصة" التي تمنحك الوصول لعملاتك على بلوك

شين¹."

المحافظ الباردة: (cold wallets)

هي اجهزه مادية تشبه (USB) غير متصلة بالانترنت تتوفر على اعلى مستويات الامان لانها

تعزل مفاتيحك عن الهجمات السيبرانية لا تستخدم الا عند الحاجة لنقل مبالغ كبيرة او التخزين طويل

الامد²."

المحافظ الساخنة: (hot wallets)

"التطبيقات على الهاتف او اضافات المتصفح متصلة بالانترنت مريحة جدا للتداول اليومي

السريع واستخدام تطبيقات التمويل اللامركزي (Defi) ومع ذلك هي اكثر عرضة للاختراق او التصيد

الاحتيالي مقارنة بالباردة³."

2. المنصات المركزية: (EEX)

تتمثل في Binance او OKX تديرها شركات بسيطة بمعنى ان منصة هي من تمتلك مفاتيح

المحفظة نيابة عنها، تتميز بسهولة الاستخدام توفر خدمة عملاء وتدعم تحويل العملات

الورقية (دولار/يورو) الى رقمية⁴."

¹ماهر الحلواني، الكتل المتسلسلة للعملات المشفرة والقانون المالي الدولي دراسة تحليلية اكااديمية، نشر الكترونيًا، ط 1، 2018، ص 83.

²ماهر حلواني، المرجع نفسه ص 90.

³سفر بن عايش الحارثي، المرجع السابق، ص 13.

3. المنصات اللامركزية: (DEX)

"تتمثل في uniswap تعمل عبر عقود ذكية تلقائية اي عدم وجود وسيط التداول يتم مباشرة من محفظتك الخاصة تمنحك تحكما كاملا في اموالك وخصوصية اكبر لا تتطلب اثبات الهوية لكنها تتطلب خبرة تقنية عالية".¹

ثالثا: ادوات التحليل الفني Trading view :

"توفر رسوما بيانية ومؤشرات مثل المتوسطات المتحركة للتنبؤ باتجاهات الاسعار المستقبلية بناءا على الانماط التاريخية".²

1. التحليل على شبكة: Analysis on-chain

مثل Glassnode و crypto quand تراقب حركة العملات الفعلية داخل البلوك تشاين نجيب مثل مراقبتي متى يقوم "الحيتان" (كبار المستثمرين) ينقل اموالهم الى المنصات للبيع مما يعطيك اشارة مسبقة لحركة السوق.³

2. مستكشفو البلوك تشاين:

مثل Etherscan :لشبكة ايتيريوم او Block chain .com للبيتكوين وهي بمثابة محرك بحث "للعمليات المالية" تتيح لك ادخال رقم المعاملة (Hash) او عنوان المحفظة للتأكد من وصول الاموال، مراجعة الرسوم المدفوعة والتأكد من شفافية اي مشروع رقمي.⁴

⁴ ماهر الحلواني، الكتل المتسلسلة للعملات المشفرة والقانون المالي الدولي دراسة تحليلية اكااديمية، مرجع سابق، ص82.

¹ ماهر الحلواني، المرجع نفسه، ص84.

² عادل عبد الصادق، الاقتصاد الرقمي، تحديات السيادة السيبرانية، مجلة المركز العربي لاجاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، مصر، 2020، ص51.

³ عادل عبد الصادق، المرجع نفسه، ص55.

⁴ عادل عبد الصادق، المرجع نفسه، ص58.

3. أدوات إدارة المخاطر:

أوامر وقف الخسارة وجني الأرباح وأوامر تلقائية تضعها في المنصة لبيع عملتك إذا وصل السعر لمستوى معين "وقف الخسارة" يحميك من الانهيارات المفاجئة و"جني الأرباح" بضمن خروجك بربح قبل ارتداد السعر.¹

¹ محمد محمود إبراهيم محمود، العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي، مجلة الشريعة الإسلامية والقانون، العدد 40، كلية الشريعة والقانون جامعة أزهري، القاهرة مصر، أكتوبر 2022، ص 10.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والقانونية للعملات الرقمية:

ما هو معلوم في العالم الحالي الذي تقوده الثورة الرقمية في شتى المجالات الا وله جوانب ايجابية واخرى سلبية ومن تداعيات قانونية وهذا ما سنتطرق اليه من خلال المطلب الاول للمبحث الثاني من الفصل الاول حول الاثر الاقتصادي للعملة الرقمية والمطلب الثاني الآثار القانونية لهذه العملات وما ينجر عنها من جرائم مستحدثة.

المطلب الاول: الاثر الاقتصادي (التحول نحو الاقتصاد الرقمي):

ان القفزة الكبيرة للاقتصاد من ناحية المعاملات المالية في المعاملات التجارية من عملة ورقية ومستندات وطول الوقت وتماطل الادارة الى الادارة الرقمية والسرعة ادى الى تعزيز مالي وتطوير نظام الدفع من ورقي الى الكتروني وهو ما سنتطرق اليه في الفرع الاول.

الفرع الاول: تعزيز الشمول (المالي وتطوير نظام الدفع الالكتروني):

العملة الرقمية اصبحت بمثابة الكفيل الوحيد لنجاح الاقتصاد العالمي وتحقيق مزايا قد تتجاوز قيمة راس مال الدول الصغيرة¹.

فبالرجوع الى عملة "البيتكوين" الاشهر فانها أكثر العملات الالكترونية انتشارا على المستوى العالمي اذ تحولت من جانب مبرمج الى اقتصاد افتراضي موازي¹، يتجاوز حجم اقتصاديات العديد من الدول، وتشير التقديرات الى ان قيمة التعاملات الالكترونية بالبتكوين باتت تتجاوز 11 مليار دولار².

¹ مثنى وعد الله، يونس النعيمي، البيتكوين، نظام الدفع الالكتروني الند للند وحكمه في الشريعة الاسلامية، المرجع السابق ص30.

² محمد ابراهيم عبد المنعم مرسى، مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد42، كلية الشريعة الإسلامية والقانون، جامعة الازهر، مصر، دمنهور، 2023، ص946.

مما أدى إلى تحرك عدة شركات ومؤسسات مالية للاستفادة من صعود البيتكوين والعملات الإلكترونية من خلال قبول الدفع الإلكتروني خاصة شركات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وشركات تصنيع الحواسيب الآلية مثل: شركات ديل وخدمات حجز الفنادق والطيران عبر الإنترنت كما بدأ فرع الحزب الجمهوري في ولاية لويزيانا الأمريكية في قبول البيتكوين كوسيلة للتبرع.¹

كما ظهرت أجهزة الصرف الآلي للبيتكوين في العديد من المدن الكبرى مثل لندن، طوكيو، ونيويورك

هنا يظهر الجانب الإيجابي للعملة الرقمية من خلال التواصل الإلكتروني بين عدة مجالات اقتصادية وإدارية فتسمح حتى للمستثمر من الولوج للاقتصاد دون صعوبات.²

"كما يؤكد العديد من الخبراء أن تكنولوجيا البلوك تشاين التي تعتمد على تجميع المعلومات، تجعل الآلة تفكر كالعقل البشري، فنقوم بإدارة قائمة مستمرة من السجلات المسماة بالكتل التي تحتوي على طابع الزمني وترتبط كل كتلة بكتلة سابقة ولا يتم الانتقال من مرحلة لأخرى حتى تكتمل الصورة الكلية، ثم يتم الانتقال بنفس المقاييس، منعا للتلاعب فتعتمد على معادلات حسابية والتشفير لتسجيل المعاملات ونقل البضائع والمعاملات المدنية والتجارية من خلال تخزين التعاملات".

فعلى سبيل المثال، إذا أراد شخص إبرام تعامل على عقار ك شراء عقار من شخص إلى آخر، فيستعين بالبلوك تشاين باعتبار جميع الأفراد قاموا بتسجيل املاكهم فيقوم باختيار العقار وشراءه

¹ مثني وعد الله، يونس النعيمي، البيتكوين نظام الدفع الإلكتروني الند للند وحكمه في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص32.

² محمد إبراهيم عبد المنعم مرسى، مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشاين، المرجع والموضع السابقين، ص946.

وتمكنه من متابعة حركة وتاريخ وسجلات العقار وعمليات الشراء والبيع التي تمت عليه، فتسجل كافة المعاملات التي تمت عليه داخل سجل دائم.¹

وقد نجد ان العملة الرقمية تجسد مشروع اقتصادي ناجع من خلال تكنولوجيا المعلومات في التعامل البنكي ورؤية فعالة للتعامل بالدفع الالكتروني وان أصبح من الضروري ان يتكيف التشريع مع متطلبات الاقتصاد الرقمي عامة والدفع الالكتروني خاصة لا سيما مع توسيع مجال العملات الافتراضية.

"ونعتبر هذه النقود الالكترونية كوجه متطور لوسائل الدفع الالكتروني في شكل بروتوكول رقمي مخزن اما على برنامج في جهاز الكمبيوتر او على دعامة مادية في شكل بطاقة دفع الكترونية تسمى في عرف التعامل بالبطاقة مسبقة الدفع حيث تتولى اصدارها مصارف او مؤسسات عامة او خاصة مؤهلة وفق أطور تعاقدية مسبقة تجمع بين " المصدر وقابل البطاقة".²

الا ان هذه البطاقة المستخدمة في تحويل الاموال كصورة من صور النقود الالكترونية لا يعدو سوى نقل وحدة الكترونية حسابية من حساب مدين الى حساب دائن دون ان يكون لها قيمة قانونية مستقلة عن النقود الرسمية المعتمدة.

فالنقود لها قيمة ذاتية مقابل السلع والخدمات في حين ان البطاقة الالكترونية تبقى في حيازة صاحبها نظرا لكونها وسيلة لحمل النقود وتحويلها وتعتبر بالنسبة للعملة الرقمية بمثابة سند دائنية موثق الكترونيا "اي ان الدفع الالكتروني لا يمثل شكل قانوني جديد".

¹ محمد ابراهيم عبد المنعم مرسى، المرجع نفسه، ص 946.

² كاثرين ستيوارت، العملة الرقمية لاجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقمي، دراسة على أثر ندوة استشارية، معهد كورشام للقيادة الفكرية، سانت جورجهاوس، 2017، ص 12-13-14.

ورجوعاً إلى المعاملات الالكترونية يظهر ان اغلب المشرعين اسسوا لحجية الدفع بالبطاقة

الالكترونية حيث اعتبرها المشرع الاردني سنة 2015 وسيلة مقبولة للدفع¹.

ويرى شرعيته متعلقة بانظمة البنوك المركزية لكونها المخولة بتحديد اجراء عمل انظمة الدفع

الالكتروني ومتطلباتها التقنية وشركات دفع وتحويل الاموال الكترونيا.

أ. الشيك الالكتروني:

أحد وسائل الدفع الالكتروني المتطورة فهو بمثابة المكافئ الالكتروني للشيك التقليدي ويشمل

على ذات البيانات التي يحتويها الشيك التقليدي.

ولعل ما يميز هذا الشيك انه يقوم" بشكل اساسي على الوسيلة الالكترونية التي اكسبته نوعاً من

الخصوصية في الانشاء والتداول حيث يعتبر رسالة بيانات الكترونية موقعة ومؤمنة يرسلها مصدر

الشيك الى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل على الانترنت ليقوم المصرف اولا

بتحويل قيمة الشيك المالية الى حساب حامل الشيك بعد ذلك يقوم بالغاء الشيك، واعادته الكترونيا الى

مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على انه تم صرف الشيك².

ويمكن للمستلم الشيك الالكتروني ان يتأكد الكترونيا من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه،

وبالتالي فله حجة قانونية في الوفاء بالنسبة للدول التي تاخذ بحجة كل من العملة الرقمية والوثيقة

الالكترونية والتوقيع الالكتروني ففي هذه الحالة لا تثار اشكالات كثيرة.

¹كاثرين ستوارت، العملة الرقمية لاجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقمي، المرجع السابق، ص 28.

²منصور علي منصور شطا العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات الواقع وفاق المستقبل، العدد 37، الجزء الأول، 2022، ص 1780.

ب. النماذج الإقليمية والدولية للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (المشفرة):

1. نماذج اقليمية:

"مشروع" عابر: "

جاء نتيجة للتعاون المشترك بين كل من البنك المركزي السعودي ومصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، الذي أسفر عن اثبات جدوى اصدار عملة رقمية مشتركة ثنائية بين الدولتين. حيث يعتبر هذا المشروع مبادرة لاستخدام تقنيات السجلات اللامركزية لتطوير أنظمة الدفع الآلي بين الدولتين من خلال إطلاق كرة عملة رقمية ثنائية تستخدم في التسويق بين البلدين داخليا وخارجيا¹.

"الدرهم الالكتروني: (edirham):

عبارة عن منظومة وطنية للدفع تشمل تحصيل الإيرادات الحكومية في دولة الامارات العربية المتحدة أطلقت خدماتها لأول مرة عام 2001 كأول منظومة دفع الكتروني آمنة بهوية وطنية طورت وأطلقت أحدث اصدار لها عام 2020².

وهو استخدام الكتروني للعملة لتحقيق الكفاءة والشفافية من خلال منصة رقمية وطنية تساهم في تطوير وتعزيز مكانة ودور الدولة في تطوير تقنيات خدمات المالية على مستوى العالم .

2. النماذج الدولية:

نشر بنك التسويات الدولية سنة 2021 يناير ارتفاع نسبة البنوك المركزية التي تدرس اصدار عملات رقمية لتبلغ حوالي 86% في عام 2020 مقابل 80% 2019 .

¹ كمال ناجرة، الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية دراسة قانونية مقارنة، المرجع السابق، ص 18-19-20.

² كمال ناجرة، المرجع نفسه، ص36.

كما اظهرت حسب المسح التي قامت به ان البنوك المركزية المشاركة في المسح عام 2020 مقارنة بنحو 40% عام 2019 اي زيادة تقدر ب 20 نقطة.¹

وتظهر النتائج تزايد الاهتمام باطلاق عملة رقمية للبنوك المركزية فما يلي نستعرض بعض النماذج والتجارب الدولية حول العملات الرقمية المركزية.

■ اليوان الرقمي "الصيني":

"بدا بنك المركزي الصيني "بنك الشعب الصيني" People's bants of china P boc منذ عام 2014 دراسة حول اطلاق عملية رقمية من خلال عملية البحث والاختبار دامت 6 سنوات والتي أفضت الى اطلاق اليوان الرقمي نهاية 2020".²

■ الكرونا الالكترونية "السويدية":

"بدا البنك المركزي السويدي في 2017 اجراء دراسات وبحوث بشأن اطلاق عملته الرقمية التي تم تسميتها بالكورونا الالكترونية واطلق البنك المركزي السويدي في نوفمبر 2020 برنامج اختبار لعملته الرقمية "الكرونا" باستخدام تقنية السجلات اللامركزية لتعريف المتعاملين بكيفية استخدام الكرونا الرقمية في المعاملات المالية الرسمية عوضا عن استخدام بطاقات ائتمان او العملات النقدية حيث يتم تداولها من خلال تطبيق يعمل كمحفظة رقمية مثبتة بالهاتف الذكي لتسهيل عملية الاستخدام".³

3. نماذج في إطار التجربة او تحت الاختبار:

لا تزال عدة دول تحاول إطلاق عملات رقمية خاصة بها وهي بقيد الدراسة والتجارب على غرار كندا مشروع العملة الرقمية الدولار الرقمي الكندي، الدنمارك يحاول التخلي عن العملة التقليدية

¹ كمال ناجرة، الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية دراسة قانونية مقارنة، المرجع السابق، ص 23- 24.

² كمال ناجرة، المرجع نفسه، ص 36.

³ كمال ناجرة، المرجع نفسه، ص 38- 39.

يظهر ذلك من خلال تطبيق "موبيل باي"¹ (Mobil pay) لتحويل الاموال وعمليات الدفع دون الجزم بالتوجه لاصدار عملة رقمية.

كوريا الجنوبية تخطط لعمليات دفع باستخدام عملة رقمية تعتمد "على تقنية سلسلة الكتل وتبين ذلك من خلال الاعلان عن وقف سك قطع نقديه بحلول 2020 تمهيدا لاطلاق عملتها الرقمية.

اضافه للمملكة المتحدة حيث أطلق بنك انجلترا 2016 دراسات وابحاث من اجل عملة رقمية تعتمد على تقنيات السجلات اللامركزية لدعم التدفقات المالية الدولية.²

هولندا حيث قام البنك الهولندي بإجراء التجربة كل عملية الافتراضية المسماة dincon التي تعتمد في تصميمها على عملة البيتكوين (bitcoin).

"ويتضح من خلال الدراسات المستقبلية ان عدد مستخدمي محافظ سلسلة الكتل الذي يقدر بنحو 200 مليون مستخدم بحلول عام 2030.

حيث يوضح النمو الهائل والسريع لاستخدام المحافظ التي تختص بتداول العملات الرقمية حول العالم، مقارنة بنسبة مستخدمي الشبكة العالمية للمعلومات بشكل عام وفي الحياة.

"بمعنى انه بحلول 2030 سيصل مستخدم محافظ سلسلة الكتل الى ما يعادل 3 اضعاف المستخدمين والمتداولين الحاليين للعملات الرقمية مما قد يحصر دور العملة النقدية التقليدية في عملية بيع وشراء بسيطة".³

وبالتالي لابد من استحداث قوانين وتشريعات جديدة تضمن الاستخدام الآمن والشرعي لتلك العملات للمحافظة على النظام المالي.

¹ كمال ناجارة، الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية الرقمية دراسة قانونية مقارنة، المرجع السابق، ص 45-46-48

² كمال ناجارة، المرجع نفسه، ص 58.

³ احمد بوراس، العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الانسانية العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص 109.

الفرع الثاني: التحديات والمخاطر الاقتصادية :

أ. تأثير العملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم بالمعروض النقدي والطلب عليه من خلال استخدام ادواتها المتضمنة عمليات السوق المفتوحة وسعر اعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وتعد السياسة النقدية ركيزة جد مهمة تحقق الدولة من خلالها الاهداف الرئيسية لتعزيز وحماية الاقتصاد والسعر.

"ترتكز البنوك المركزية على السياسة النقدية للسيطرة على معدلات التضخم (زيادة عامة في الاسعار) او الانكماش (انخفاض عام للأسعار) وان المحافظة على معدلات التضخم الانخفاض والثابت امر مهم وجد حساس لا سيما انه بالغ الاهمية للاستقرار الاقتصادي بالاضافه عن ادارة السيولة".¹

وضمن استقرار الاسعار واحد من اهم اهداف البنك المركزي اضافة الى تنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسة اسعار الصرف ادارة الاحتياطات الاجنبية، اصدار العملة، تنظيم القطاع المصرفي، المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

"تتأثر البنوك المركزية باستعمال العملات الافتراضية اذ ان زيادة الطلب عليها يؤدي الى سهولة تدفقات رؤوس الاموال الخارجية التي تؤثر على سوق النقد الاجنبي وهذا الامر خطير له تداعيات تمس قدرة السلطات النقدية على تطبيق سياستها النقدية بكفاءة وعليه ينعدم الاستقرار المالي وعلى حماية المستهلك".²

¹ عذراء ميموني، خولة بوحالة، أثر التعامل بالعملات المشفرة على اداء السياسة النقدية، دراسة استشرافية، المرجع السابق، ص30.

² عذراء ميموني، خولة بوحالة، المرجع نفسه، ص 33.

وان اتصال عملة الرقمية المشفرة يفشل البنك المركزي في ادارة ومراقبة السياسة النقدية وادواتها وبالتالي إذا عرفت النقدي وحجم العملة المصرة وحجم الائتمان من خلال اضعاف سيطرتها في ادوات السياسة النقدية.

التي تقودها لتوجيه الاقتصاد مما ينعكس سلبا على القطاع المالي والمصرفي لكونه يفقد دوره الوساطة المالية الذي تلعبه المؤسسات المالية والمصرفية الواقعة تحت ادارة السلطة النقدية فتفقد العملة القانونية قيمتها تدريجيا لصالح العملات المشفرة وعلى راس المعارضين للعملات الرقمية المشفرة الحكومات والبنوك المركزية لعدة دول .

فنجذ عدة دول تحظر التعامل بالعملات المشفرة باي شكل من الاشكال (الاستبدال او البيع او فتح حسابات لعملاء بها او ارسال واستقبال التحويلات لغرض المتاجره بها) لكونها غير قانونية. غياب الغطاء القانوني للعملات المشفرة جعل من البنك المركزي يفكر في كيفية اما الحد منها لخطورتها على الاقتصاد الدول او التعامل معها بحذر لا سيما ان هناك متعاملين دوليين يقودون اقتصادهم للعالمية باريحية نظرا لمزاياها في الاستثمار¹.

ب. أبرز المخاطر التعامل بالعملات المشفرة على السياسة النقدية للبنوك المركزية:

1. التأثير على احتكار البنك المركزي لوظيفة الاصدار ودخول العملات المشفرة يؤدي الى انعدام التحكم في الكتلة النقدية من خلال العرض والطلب.
2. تراجع دور البنك المركزي في حرافية وتوجيه الائتمان.

¹ عذراء ميموني، خولة بوحالة، أثر التعامل بالعملات المشفرة على اداء السياسة النقدية، دراسة استشرافية، المرجع السابق، 46-47.

3. تأثير العملات المشفرة على ادوات السياسة النقدية كعمليات السوق المفتوحة ونسبة

الاحتياطي الاجباري وعملية اعادة الخصم حيث كلما كان التعامل بالعملات الرقمية المشفرة كبيرا

انخفض حاجة الافراد للنقود القانونية مما يزيد فائض السيولة لدى البنوك المركزية.

4. التأثير على قدره المصارف على توليد النقود، لكونها تنقل من محفظة الكترونية الى

محفظة الكترونية¹.

ج. تأثير العملات الرقمية المشفرة على السياسة المالية :

السياسة المالية هي مجموعة الاجراءات التي تقوم بها السلطة المالية المتمثلة في وزارة المالية

للتحكم بادواتها وهي الايرادات والنفقات العامة للدولة، ويكمل دورها في تحريك الاقتصاد الوطني لاي

دولة بواسطة التحكم في الموازنة العامة للدولة.

وتعد الموازنة العامة منهاج حكومي مالي لسنة قادمة يتضمن تقدير المصروفات والارادات

الحكومية لتسيير فعاليات الحكومة وبلوغ اهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية².

اذ يجري تحضيرها من قبل السلطة التنفيذية وتصبح قابلة للتنفيذ بعد اقرارها من قبل السلطة

التشريعية. تشمل مصادر الايرادات العامة على الرسوم والضرائب والمجال العقاري والصادرات.

في حين تشمل النفقات العامة على النفقات التشغيلية والاستثماري هو وزارة المالية مسؤولة عن

ادارة حوالات الخزينة خارج الميزان المدفوعات لاسيما

المتعلقة بالصادرات والواردات³.

¹ عذراء ميموني، خولة بوحالة، أثر التعامل بالعملات المشفرة على اداء السياسة النقدية، دراسة استشرافية، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 48-49.

² عذراء ميموني، خولة بوحالة، المرجع نفسه، ص 49-50.

³ عذراء ميموني، خولة بوحالة، المرجع نفسه، ص 50-51.

واستخدام العملات الافتراضية يؤثر على السلطات المالية كونها غير مشفرة بطبيعتها الا انه في الوقت الحالي لا تعرض الاستقرار المالي للحظر نظرا لارتباطها المحدود بالاقتصاد الحقيقي.

د. موقف بعض الدول والمنظمات الدولية للعملات الرقمية المشفرة:

1. موقف الدول المعارضة قرر للعملات الرقمية:

تختلف القوانين والتشريعات في العديد من الدول فيما يتعلق بالعملات المشفرة بين مؤيد ومعارض أبرزهم :سويسرا حيث وضع بنك تسويات الدولي بيس (bis) السويسري ان العملات الافتراضية خطيرة ووسيلة لانهاء الاصول، وان العملة الافتراضية بلا قيمة لا سيما ان تقوم على مبدأ الغش والاختراق الرقمي، ويتم تداولها عبر صناديق وهمية تعرض اموال المواطنين للهلاك.¹

قطر، الاردن، مصر: حيث اعلنت سلطاتها النقدية والمالية الرسمية عن حظر التعامل بالعملات المشفرة باي شكل من الاشكال سواء كان على مستوى فتح حسابات او ارسال تحويلات واستقبالها بغرض بيعها أو شرائها.²

2. موقف المنظمات الدولية من العملات المشفرة:

أ. صندوق النقد الدولي: (IMF)

لم يتخذ الصندوق النقد الدولي اي موقف مؤيد او معارض للعملات المشفرة لكنه ناقش مزاياها وعيوبها وأشار أنها تمثل تطور للتجارة الالكترونية وهي سريعة وسهلة الاستعمال.³

¹مثنى وعد الله يونس النعيمي، البيتكوين نظام الدفع الالكتروني الند للند وحكمه في الشريعة الاسلامية، المرجع السابق، ص 25-26.

²عائشة عبد الحميد، الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية، العدد 50، الجزائر، 2023، ص 39.

³عائشة عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 44، 40.

ودعى صندوق النقد الدولي الجهات المختصة الى تنظيم ومراقبة عملة وتحركاتها، والتعاون الدولي لسن تشريعات لازمة لمكافحة مخاطرها.

وحذر أن الركض نحو السرعة للربح والهيمنة الاقتصادية من طرف مستعملة هو ضرب لإستقرار العملة المحلية وبالتالي إضعاف البنوك المركزية والمساس بالمستهلك.

ب. الإتحاد الأوروبي:

في اجتماع عقد سنة 2015، أصدرت السلطات المالية في الاتحاد الاوروبي قرار بإصدار تشريع يحظر تداول هذه العملات لإستخدامها في اغراض تمس الامن القومي للدول¹.

د. اليونيسيف:

هي اول منظمة دولية تابعة للامم المتحدة تتبنى العملات الرقمية المشفرة، وتستفيد من خلالها من إنخفاض الرسوم وسهولة تحويل الاموال من وإلى الخارج والحصول على التمويلات². ويتضح من خلال ما توصلنا إليه إلى أن هذه العملات الرقمية سلاح ذو حدين ولكنه فعال من الناحية السلبية، لاسيما سرعة التحويلات وإستغلالها في جرائم ماسة بالأمن القومي للدول.

المطلب الثاني: الأثر القانوني للعملات الرقمية والجرائم المستحدثة:

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم غسل الاموال بالعملات المشفرة، لاسيما انها تقنية مستحدثة، يصعب تحديد مظاهرها وطرق مكافحتها.

¹ محمد جبريل إبراهيم حسن، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، العدد6، القاهرة، 2021 ص65.

² محمد جبريل إبراهيم حسن، المرجع نفسه، ص76.

الفرع الاول: إستغلال العملات الرقمية في غسل الأموال:

أ. ماهية غسل الاموال بالعملات المشفرة:

لم يعد غسل الاموال تقليديا في جعل الاموال المكتسبة بطريقة غير قانونية تبدو نظيفة عبر إجراء تحويلات مالية معقدة، ومعاملات بنكية مشبوهة، ليتمكن المجرمون في استغلال أرباحهم من مصدر غير مشروع دون إثارة الشكوك حولهم.

فالأنترنت والشبكات التقنية المالية والتطبيقات المصرفية أضافت شكلا رقميا جديدا على جريمة غسل، الاموال لاسيما مع ظهور المؤسس "وخدمات الدفع المجهولة له عبر الانترنت، والتحويلات من عميل إلى عميل آخر، باستخدام الحاسوب او الهاتف الذكي فأدت الى زيادة صعوبة اكتشاف التحويل الرقمي غير القانوني للاموال فانتشرت " المزادات والمبيعات عبر الانترنت، والمواقع المقامرة، ومواقع الالعب الافتراضية، حيث يتم تحويل الاموال غير المشروعة الى عملة ألعاب، ثم إعادتها الى اموال نظيفة حقيقية وقابلة للإستخدام ولا يمكن تعقبها كما هو الحال في جولات التيك توك¹.

ويظهر غسيل الاموال الرقمي بين العديد من الجرائم التشفير حيث يستغل الفاعلون الإجراميون عدم الكشف عن هويتهم في " تقنية بلوك تشين"، بهدف غسل مكاسب مالية من الجرائم للتغطية على مصادر الاموال الغير مشروعة وتحويلها الى اموال نقدية للودائع المصرفية، إذ يستغل المجرم العملة المشفرة في غسل الاموال وينتقل بذلك من الجرائم والمخططات في العالم الحقيقي الى الجرائم الإلكترونية وسرقة العملات المشفرة من عمليات التبادل عبر الانترنت في العالم الافتراضي².

وقد شهد العالم أكبر حالة غسل أموال عبر الأنترنت في ماي "2013 بكوستاريكا حيث قامت وزارة العدل الامريكية بتوجيه التهم الى احدى الوكالات المالية بمديرها وموظفيها الذين اتهموا بالإلتزام

¹طلال حسين علي الرعود، مكافحة غسيل الأموال بالعملات المشفرة، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مركز مكافحة الفساد، جامعة لوسيل، الاردن، 2024، ص63.

²طلال حسين علي الرعود، المرجع نفسه، ص64.

بنشاط تجاري غير مسجل مع توفير خدمات تحويل وغسيل الاموال، بالمساعدة في معاملات الدخل الغير مشروع عبر الانترنت باكثر من 6 مليارات دولار امريكي¹.

وتم تعريف غسل الاموال في اتفاقية فيينا عام 1988 المادة 1/3، على انها تحويل للأموال او نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة، او جرائم بهدف اخفاء أو تمويه المصدر الغير المشروع للاموال، او قصد مساعدة اي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله².

■ ولا يوجد تعريف واضح يحدد مفهوم جريمة غسل الاموال بالعملات المشفرة إلا ان البعض عرفها على انها:

"تحويل وتبييض الاموال غير التقنية الجديدة لاختفاء اصول وعائدات تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية باستخدام العملات الافتراضية مثل (bitcoin, Ether, Ripple) وهي تمثيل رقمي للقيمة مثل العملة العادية، لغسل العملات الورقية التي تم الحصول عليها بطريقة شرعية، وبما ان هذه العملة الافتراضية تسمح بالتداول مع اخفاء الهوية فانها تعد مسرحا لجريمة غسل الاموال في البيئة الرقمية³.

ب. اساليب غسل الاموال بالعملات المشفرة:

*البيتكوين احدث اسلوب لغسل الاموال بالعملات المشفرة، لإعتبارها اكثر عملة انتشارا والأعلى قيمة، وتستخدم في جرائم الابتزاز وتجارة المخدرات لعدم القدرة على الكشف عن هويتها وهنا يعكس

¹ ليندة بومحراث، العملات الرقمية بين التنظيم القانوني والحكم الشرعي، العملات الرقمية وتحديات الامن السيبراني، جامعة طاهري محمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بشار 2020-2021، ص14.

² أنير صلاح ابراهيم ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص73.

³ أنير صلاح ابراهيم ابراهيم، المرجع نفسه، ص76.

الفروق الجوهرية بين جريمة غسل الاموال التقليدية لاعتماد تقريبا جميع القوانين على اكتشاف الاموال المشبوهة اثناء مرورها بالمؤسسات المالية التقليدية فقط¹.

ولا تخضع العمليات الرقمية لاشراف اي جهة رقابية على مستوى العالم مثل العملات الرسمية التي تراقب من خلال البنوك المركزية والحكومات مما يجعل العملات الرقمية أداة سهلة لغسل الاموال. يستغل المحتالين اخفاء مصدر العائدات الاجرامية لتصبح البيتكوين العملة المفضلة لمجرمي الانترنت من شراء سلع غير مشروعة باستخدام بيتكوين. -يستخدم المجرم اساليب مختلفة من خلال ارسال اموال من خلال العديد من العناوين او شركاء لاختفاء اصولها. ثم يتم ارسال الأصول من مصدر يبدو شرعيا الى عنوان ما او تبادل ليتم تصفيته. وهذه العملية تجعل من الصعب للغاية من تتبع الاموال المغسولة الى الأنشطة غير المشروعة وفيما يلي أكثر التقنيات الشائعة التي يستخدمها المجرمون لغسل الاموال على بلوك تشين.

1. الخدمات المتداخلة:

هي فئة واسعة من الخدمات التي تعمل ضمن بورصة واحدة او أكثر تستعمل العناوين التي تستضيفها البورصات للاستفادة من سيولة البورصات والإستفادة من قرض التجارة ولا تتخذ مثل هذه البورصات معايير للمراقبة والتحقيق فتكون وسيلة لغسل الاموال².

2. الوسيط:

يتيح للمتداولين امكانية تداول كميات كبيرة من العملات المشفرة بسهولة وامان دون الكشف عن هويتهم، إذ يقوم الوسيط بتسهيل عملية تداول العملات المشفرة مباشرة بين الطرفين دون وساطة في البورصة.

¹أثير صلاح ابراهيم ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص76.

²أثير صلاح ابراهيم ابراهيم، المرجع نفسه، ص72.

3. منصات المقامرة:

يستغلها غاسلي الاموال بالعمليات المشفرة حيث يتم دفع الاموال من خلال مجموعة من الحسابات التي يمكن تحديدها او تكون مجهولة وتوضع فيها رهانات بالتواطؤ مع شركات تابعة¹.

ج. مخاطر غسل الاموال بالعمليات الرقمية:

التقنيات الرقمية لهذه العمليات الرقمية، والافتراضية تحمل مخاطر عديدة في غسل الاموال، وتمويل الارهاب، بسبب تمكين استغلالها من طرف المجرمين وتتمثل هذه المخاطر في:

■ **اخفاء هوية العميل:** تسمح اجراءات مكافحة غسيل الاموال التقليدية في البنوك وغيرها

من الحسابات المعلومة من التحقق من هوية العميل شخصيا عن طريق فحوصات العناية الواجبة للعملاء² (CDD).

اما في المجال الافتراضي يكون المجرمون أكثر حذرا بقدرتهم على اخفاء الهوية عند استخدام الخدمات عبر الانترنت، لإحباط عمليات التحقق المسبقة عن هوية العميل مما يسهل عليهم عملية غسل اموال والنصب والاحتيال.

■ القروض عبر الحدود:

يمكن للقروض الرقمية ان تسهل التحويل السريع للاموال عبر الحدود الخاصة وانهم يستغلون اختلاف المعايير التنظيمية لمراقبة المغاملات والإبلاغ عنها³.

¹أثير صلاح ابراهيم ابراهيم، التنظيم القانوني للعمليات الرقمية، المرجع السابق، ص73-74.

²كريم بلقادر، زينب كريم، الاشكالات القانونية للعمليات الافتراضية بيتكوين نموذج، المرجع السابق ص24.

³كريم بلقادر، زينب كريم، المرجع نفسه، ص26.

د. طرق لمكافحة غسل الأموال بالعمليات الرقمية:

1. التعاون الدولي والمحلي لمواجهة هذه الجريمة:

- من خلال العمل على توحيد نظام تشريعي يتعلق بالإستفادة من العملة المشفرة كوسيلة للدفع والاعتراف بها. والتعامل مع الأصول المحتفظ بها في البنوك كالحسابات والعقارات.
- العمل على تطوير الاجراءات القانونية واستخدام تقنيات حديثة تجاري هذه الجريمة.
- محاولة ضبط انظمة الترخيص والتسجيل لمقدمي خدمات الاصول الافتراضية لضمان معايير حماية العملاء، والعملة الرقمية ومنعها من الإستغلال الإجرامي¹.
- رفع المبادرات الرقمية فرصا لمحلي وحدة التحريات المالية للتعامل مع الكميات الكبيرة من البيانات الغير مركزية وذات التنسيق المختلفة، ومن مصادر مختلفة في إطار زمني لا تسمح به العملية اليدوية التقليدية، وهذا يسمح للمحللين استنتاج الروابط بين المعاملات المشبوهة، والشبكات الغير مشروعة من خلال تحليل أكبر كمية من المعلومات ذات صلة.
- وعلى الامر تعمل مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت الموجهة للجهات الحكومية حول "كيف" و"متى"، يمكن العثور على الادوات الرقمية المناسبة وتحسينها لاغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، والتغلب على التحديات العملية والتشغيلية التي تواجهها السلطات في اعمالها اليومية².

- في خلاصة هذا الفرع: يتضح لنا ان العملات الرقمية الخاصة (المشفرة) هي وسيط جديد لغسل الأموال عبر البيئة الرقمية، وهي جريمة عابرة للحدود نظرا الى تعدد الجناة على مواقع الويب المظلم، والطرح في الاسواق الغير مشروعة لغسل هذه الأموال، وتعتمد التخطيط على

¹منصور علي منصور شطا، المرجع السابق ص47.

²GMONT Group FATF التحول الرقمي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب للسلطات التشغيلية ص3.

سلسله بشكل O,1 وتنقلها من دولة الى دولة باستعمال عدة متاجر الكترونية وبنوك افتراضية ومحافظ رقمية، وللتهرب من التشريعات الدولية والبنكية قد سهلت من انتشار هذه الجريمة. وهي تتطور بسرعه خاصة مع ظهور الذهب الالكتروني E-Gold، وهو نظام بديل افتراضي يزعم ان العملة مدعومة بالذهب.

واتهم صاحب المؤسسة ومسيرها بغسل الاموال وتشغيل شركة غير شرعية تحويل الاموال بطريقه غير شرعية والتلاعب بالزبائن¹.

الفرع الثاني: التهرب الضريبي والجرائم المعلوماتية المرتبطة بها:

1. التهرب الضريبي :

تعد العملات المشفرة احدى أحدث ادوات المستخدمة للتهرب الضريبي عالميا نظرا لطبيعتها اللامركزية، وصعوبة تتبع هويات اصحابها ومع ذلك هنالك بعض الدول والمنظمات الدولية تقوم بتشديد الرقابة لفرض التزامات ضريبية على مكاسب هذه الاصول.

وبما ان هناك من يستغل هذه العملات الرقمية في جرائم عديدة فان هذه العملات الرقمية تؤمن هذه الاموال مما يؤدي استخدامها الى زيادة حالات التهرب الضريبي، حيث يصعب على المؤسسات جمع الضرائب، المتابعه للعمليات الالكترونية باستخدامها فيتعذر تحديد القيمة الضريبية المستحقة على المتعامل بها، وبالتالي تعتبر اموال ناتجة عن الجرائم التهرب الضريبي وتحتاج للغسل². وقبل التطرق لهذا الامر نتكلم قليلا عن الدول التي تتعامل بها وتخضعها للضريبة.

¹ وفاء محمد صقر، دور العملات المشفرة في جرمي غسل الاموال وتمويل الارهاب، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة القانون بمدمنهور، جامعة الازهر، 2023، العدد 46، ص33.

² نبيل الشنراقي، استخدام العملات الرقمية المشفرة، المخاطر والحلول، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 09، ص1194.

- وبما أن هناك دول تعتمد على هذه العملات الرقمية فإن إخضاعها للضرائب لا يثير العديد من المشاكل، فتخضعها للأنظمة الضريبية، ولكن تفرق فقط بين الأفراد والشركات، وتفرق بين الأفراد العاديين وبين حائزي صفة التاجر كل حسب نظامه. فالمملكة المتحدة تميز تبادل العملات الرقمية بنوعين، إما تبادل يصنف كإيراد تجاري يخضع لضريبه الدخل، أو أنه استثماري خاضع لضريبة راس المال.

2. التعدين :

من الدول ما تخضع النشاطات التعدين للعبئ الضريبي، مثال: السويد تعتبر التعدين في الحالة التي لا يعتبر فيها كعمل تجاري كإيراد خدمة خاضع لضريبة الدخل وهو خاضع لذات الضريبة إذا ما كان المعدن قد استوفى المعايير التجارية فيصنف حينها كإيراد تجاري¹.

3. الضرائب على التحويل الى النقد التقليدي:

حيث فرضت بعض الدول الضريبة على تحويل العملات الرقمية الى نقود تقليدية ومن بينها السويد التي ترى أن تحويل العملة الرقمية الى العملة السويدية أو أي عملة اجنبية كإيراد خاضع. أما التحديات الضريبية المتعلقة بالعملات الرقمية فانها تتجسد في خصائص هذه العملات التي تعيق النظام الضريبي للعملات الرقمية خاصة إذا كانت غير مركزية وهي:

اولاً: المشروعية: حيث انه لا تزال بعض الدول تحظرها لمنع تسرب الايرادات الضريبية وحماية نزاهة النظام الضريبي.

ولكن الصعوبة الاساسية تكمن في ان فرض الضرائب على هذه الاصول المشفرة هي كونها "مجهولة الهوية" اي انها تستخدم عناوين عامة يصعب ربطها بالأفراد او الشركات وأفضل حيلة للتهرب الضريبي هي البيتكوين، فيجذبهم إنفاق مبالغ ضخمة لصالح النظام الضريبي، فلا تستطيع

¹اثير صلاح ابراهيم ابراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، المرجع السابق، ص136.

المؤسسة المالية المعنية بالامر تحديد جهة المرسل ووجهة المال وشخصية المستقبل مع تسهيل طرق الدفع للتجاره الممنوعه وعمليات غسل الاموال والسوق السوداء¹.

ثانيا: مبدأ الإقليمية: ففي هذه الحالة تعتمد الدولة على كل مصادر الدخل المحققة داخل اقليمها كأساس لفرض الضريبة على كل الاشخاص سواء مقيمين او غير مقيمين.

وهذا ما اخذ به المشرع المصري من المادة (1) من القانون 91 لسنة 2005 .

أي أنه سوء إستغلال العملة الرقمية من اصحاب لإقليم أو الاجانب وعدم امتثالهم للقانون الضريبي، ويسمى الغش الضريبي².

ثالثا: استغلال التجارة الالكترونية: إن التهرب الضريبي عبر التجارة الالكترونية سواء كانت دوليا ام محليا، قد صعب الحد منها، اذ يستطيع الشخص إبرام صفقة تجارية عبر المحفظة السوداء وتحويل اموال رقمية دون رقابة بنكية، فيؤدي الى عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بسبب الإغراءات الكبيرة على شبكة الانترنت مما يؤدي الى زيادة الاستيراد على حساب التصدير ومن جهة اخرى يؤدي الى تزايد حركة رؤوس الاموال المشفرة والتهرب الضريبي معها³.

2. الجرائم المعلوماتية المرتبطة بها وتمويل الارهاب:

اولا: الجرائم المعلوماتية المرتبطة بالعملات الرقمية:

أ. هجوم الدفع المضاعف:

وهو هجوم يتم بإستخدام كم كبير من الطاقة لإجراء تحويلات إحتيالية ومزورة بالعملة الرقمية ذاتها مرتين، مما يترتب عليه إلغاء إحدى التحويلات، فإذا تمكن القائم بالتعدين، الذي يملك القدرة على

¹ عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، صندوق النقد العربي، ابو ظبي رقم 2019، 177ص76.

² عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المرجع نفسه، ص89.

³ أحمد بوراس، المرجع السابق ص، 27-28-29.

التحكم بمعدل الهاش من حل مسائل إثبات العمل بسرعة، ففي هذه الحالة يمكنه توجيه عملة من العملات الرقمية على البلوك تشين، ويتم عليها التأكيد. وفي نفس الوقت يقوم بتعدين سلسلة منقسمة موازية من خلال تحويل آخر للعملات الرقمية نفسها الى عنوان آخر له، فيحصل متلقي التحويل الأول على التأكيد وهنا يقوم المهاجم إستخدام طاقة المعالجة الخاصة به لجعل السلسلة الاخرى اطول من الاولى، وعندها سيظهر عند المستلم التحويل الأول أن العملات التي استلمها أولا قد اختفت، وغالبا ماتقع هذه العمليات الإحتيالية في اسواق التداول¹. (P2P)

مثال: "يتلقى متدال للعملات الرقمية من شخص لشخص سنسميه جيمس طلبا من "مشتري" محتمل، ويقدم "المشتري" فاتورة تحويل مصرفي مزيفة، ويضغط جيمس لتحرير العملات الرقمية على الفور، فيكتشف لاحقا أن التحويل المصرفي ألغي. وبما أن العملات الرقمية قد ارسلت بالفعل للمحتال. يخرج جيمس من العملة خالي الوفاض².

ب. التشويش على شبكة العملات الرقمية:

وذلك بإفساد الأجهزة المستعملة لنظام البرمجي الخاص بالعملات الافتراضية لكي يصبح متاح لأطراف خارجية، يمكن إرسال برمجيات خبيثة لايمكن رصدها في عقد التعدين. تسيطر بها الاطراف الخارجية على معدات التعدين وهذا الاختراق يربك العملاء وتؤدي قيمة العملات الرقمية ويزيد القلق في العالم بامتلاك كل كل شخص حاسوب شخصي يمكنه الولوج بواسطته لشبكة العملات الرقمية خاصة إذا كانوا متخصصين والبرامج الخبيثة والتعدين والتشويش على البلوك تشاين وبالتالي سهولة في سرقة الاموال.

¹ هشام ميهوبي، حسام جلا، مقتضيات التعامل مع الجرائم السيبرانية في الجزائر، مذكرة ماستر 2024-2025 ص56.

² سارة يوسف، يحيى عبد الحميد، رقابة البنك المركزي الجزائري، جامعة عبد الحميد بن باديس 2018، 2019 ص74.

ج. هجمات البنية التحتية وكسر خوارزميات الدمج: Sh256

من المخاطر التي تحاط بها هي تعطيل البنية التحتية للاتصالات التي تعتمد عليها المنظومة فيتسبب في وقف تلك العمليات بتعطيل عمل الانترنت والمشكلة هنا هي عدم فهم العملات الرقمية على انها شبكة تضم اجهزة متخصصة وبنى تحتية ذات نقاط ضعف يمكن مهاجمتها وتعطيلها ومن جهة اخرى هي عبارة عن برنامج بروتوكولي باعتبارها عملة داخلية يمكن تشغيلها على اي حاسوب وهذا التعطيل في البنية التحتية يضر بالبيانات وشبكة الانترنت وبالتالي الفشل في احباط عملية تدفق العملة الرقمية ما ينجم عنها تحويلها بشكل احتيالي الكتروني¹.

د. كسر خوارزمية الدمج:

وهي من المكونات الاساسية لنظام العملات الرقمية وهي عملة ادخال سلاسل البيانات كمدخل ويتم تحويلها لقاعدة بيانات ذات حجم ثابت (الهاش) بواسطة معادلة رياضية فيتمكن الحاسوب من عكس حساب عمليات الدمج فتصبح عناوين العملات الرقمية معرضة للخطر ويصعب تحديد وقت حدوث ذلك².

و. اختراق نظام المعطيات :

ويقوم على فك شفرة التعامل في عملية التجارة الالكترونية باختراق الكود السري وتغييره مع القيام بعملية تحويل العملة الرقمية من حساب الى حساب اخر دون علم المتعامل صاحب العملة والتعدي على خصوصية الزبون³.

¹ محي الدين قجالي، العملة الافتراضية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني والمتعاملين، دراسة تحليلية لموقف المشرع الجزائري، 2021، ص 17.

² محي الدين قجالي المرجع نفسه، ص 18 - 19.

³ محي الدين قجالي، المرجع نفسه، ص 21.

ثانيا: إستغلالها في تمويل الإرهاب:

اصبح الارهاب تحديا يهدد الامن القومي و حياة ممتلكات الدول في جميع انحاء العالم وتسعى الدول مواجهته بمنع كل طرق التمويل المباشر والغير المباشر له ولكونها تحتاج لاموال كثيرة لتسير منظماتها الاجرامية فانها اصبحت تعتمد على وسائل حديثة الا وهي العملة الرقمية وتعتمد المنظمات الارهابية العملات الرقمية لتجارة الاسلحة والمخدرات وغيرها من مصادر التمويل وعلى سبيل المثال: "تمويل النضال الاسلامي"¹ وهو موقع يستخدم لنقل العملات البيتكوين الى الجهاديين حتى ان بعض المتطرفين نشروا كتاب بعنوان "بيتكوين صدقات الجهاد"²، الذي يعلم بوضوح كيفية نقل عملات البيتكوين من اوروبا وامريكا الشمالية للجهاديين ويرجع اسباب استخدامهم لها ،صعوبة الكشف عن الهوية سرعة المعاملات، اللامركزية،صعوبة تعقب المعاملات ،حجم المعاملات³.

وعلى هذا الأساس نجد مجموعة العمل المالي (fatf) على التعاون الوثيق بين الدول والمنظمات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي على وضع انظمة فعالة لمكافحة تمويل الارهاب والعمل على مراقبة الاشخاص الاعتباريين في مجال العملات الافتراضي وادارتها.

¹ هشام ميهوبي، حسام جلاّد، مقتضيات التعامل مع الجرائم السبرانية في الجزائر، مذكرة مذكرة ماستر 2026/2025، ص 57.

² هشام ميهوبي، حسام جلاّد، المرجع نفسه، ص 58.

³ سارة يوسف، يحيى عبد الحميد، رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الثاني

العملات الرقمية في ظل التشريع

الجزائري وبعض التشريعات المقارنة

الفصل الثاني: العملات الرقمية في ظل التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة

تهتم الكثير من الدول بالبحث ودراسة امكانية إصدار عملات رقمية مركزية. بسبب الانتشار الواسع للعملات الافتراضية التي من الممكن أن تؤثر على منظومتها الاقتصادية سلبا.

ومع كل ظهور لمستحدثات تقنية في اي من المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. إلا ونرى لها تطورات على المستوى التشريعي. سواءا كان وطنيا او دوليا، كما هو الحال بالنسبة للعملات الرقمية كأسلوب اقتصادي رقمي عالمي وفي نفس الوقت بروزها في الوسط الاجرامي المستخدم. وعلى إثر ذلك نرى أن هناك تشريعات تحفظت بخصوصها، واخرى واكبت خصائصها بإعتبارها كعمول اقتصادي استثماري.

وهناك من قام بتقييدها مع المسائلة الجزائية في حالة الاجرام. وبعض التشريعات قامت بحظرها لتهديدها الأمن القومي وسلامة اقتصادها الوطني.

وهذا ماسنتطرق اليه من خلال هذا الفصل، حيث سنرى وجهة نظر المشرع الجزائري اتجاه العملات الرقمية.، ومقارنة مع بعض التشريعات العربية والغربية.

المبحث الاول: العملات الرقمية في ظل التشريع الجزائري

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى العملات الافتراضية في الجزائر من الحظر والرقابة الى غاية التجريم.

المطلب الاول: التنظيم القانوني والرقابي (بين الحظر والرقابة)

الفرع الاول: قراءة في المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 (مبدأ الحظر)

تعد المادة 117 من قانون المالية الجزائري الركيزة القانونية الاساسية التي تحظر التعامل بالعملات الافتراضية مثل البتكوين داخل الجزائر¹.

حيث تمنع هذه المادة شراء، ابيع، او حيازة، او استخدام هذه العملات. معلنة رفضها لأي نشاط مالي لا يخضع لرقابة المصرفية الوطنية. حيث نص المشرع في هذه المادة المشورة في الجريدة الرسمية رقم 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017 على مالي:

"يمنع شراء العملات الافتراضية وبيعها وحيازتها واستخدامها.

العملة الافتراضية هي تلك التي يستخدمها مستخدمو الانترنت عبر الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك او البطاقة البنكية".

من خلال استقراء نص المادة يتضح لنا إن المشرع الجزائري استخدم تسمية العملات الافتراضية كبديل لمصطلح النقود الالكترونية او الرقمية. إلا أنهما يتجهان لمعنى واحد. بإعتبارها قيمة مالية مخزنة الكترونيا، يستعملها مستخدموا الانترنت. وغير مرتبطة بحساب بنكي مما يجعلها في غياب تام عن رقابة الدولة².

ونلاحظ من خلال هذه المادة إن المشرع الجزائري حاول تبيان مقصود العملة الافتراضية من خلال تمييزها عن وسائل الدفع الاخرى العادية.

¹ المادة 117 من القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق ل 27 ديسمبر 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، الصادرة في 09 ربيع الثاني 1439، الموافق ل 28 ديسمبر 2017، ص 54.

² المادة 117 من القانون رقم 17-11، (المرجع نفسه).

فإعتبرها عملة افتراضية غير موجودة على الواقع المادي بخلاف القطع والأوراق النقدية، التي يقوم بإصدارها البنك المركزي الجزائري. أو الشيكات والبطاقات البنكية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، كالبطاقة الذهبية الصادرة عن بريد الجزائر¹.

فمنع المشرع الجزائري صراحة منع كل الوسائل التعامل بها. فيمنع لأي شخص كان طبيعي او اعتباري شرائها، كما لايجوز للبنوك والمؤسسات المالية انشاؤها وبيعها، ويمنع على كل مستهلك الالكتروني داخل الاقليم الجزائري استعمالها في التجارة الالكترونية كأداة وفاء. ومن الملاحظ هنا أن المشرع الجزائري ساوى بين كل من الشخص الطبيعي والاعتباري في تجريم حيازتها، ولم يعتد بالمجال الاستثماري المؤسساتي كونها محرك اقتصادي، بل وسع دائرة الاجرام.

ومنع حيازتها لعدم الانفلات من العقاب بحيث مجرد حيازة هذه العملة في المحافظ الالكترونية المعدة خصيصا لتخزينها فقط حتى ولو لم يتم تداولها وكل فعل يأتي مخالف لهذا المنع جعله المشرع مقرونا بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في التنظيمات والقوانين المعمول بها.

في هذه الفقرة بالذات المشرع بقي في نظام الحظر فقط، لتخوفه من تهديد نظامه المالي التقليدي وضرب الاستقرار الوطني لاسيما انها تتسم كما شرحنا سابقا باللامركزية وعدم القدرة على التعقب والقدرة على الإختراق وتحويلها الى غير وجهتها².

الفرع الثاني: دور البنك المركزي في الرقابة النقدية:

تتحكم البنوك المركزية في المعروض النقدي، وتعد المسؤولة عن استقرار الاسعار وسعر الصرف وسلامة النظام المالي، غير إن انتشار العملات الافتراضية، خاصة اللامركزية يجعل دور البنوك المركزية في وضع العاجز في إدارة مهامها خاصة فيما يتعلق بسياسة التضخم والتحكم في

¹ المادة 117 من القانون رقم 17-11، مرجع سابق.

² المادة 117 من القانون رقم 17-11، المرجع نفسه.

السيولة. فتسلل عملة عملة البتكوين وغيرها من العملات الافتراضية في عملية الدفع يفقد البنك المركزي وسيلته في ضبط المعروض النقدي، مما يؤدي الى تذبذب اقتصادي يصعب مجاراتها امام الانظمة التقليدية وذلك من خلال ادواره المتمثلة في:

1. ضمان الاستقرار النقدي والمالي:

وهي المهمة الاساسية في حماية قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) والسيطرة على التضخم ضمان المنظم الإقتصادي¹.

2. اصدار وتنظيم العملة:

احتكار واصدار الاوراق النقدية والعملات المعدنية القانونية، والتحكم في حجم السيولة المتداولة.

3. الرقابة على الائتمان والبنوك التجارية:

"بنك البنوك" : يراقب المؤسسات المالية ويقوم بدور المقرض الاخير لضمان سلام النظام المصرفية.

4. التحكم في السيولة:

إستخدام آليات مثل الاحتياط الاجباري وهي (نسبة تقرض على ودائع البنوك) وعمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء الاوراق المالية) لإدارة حجم السيولة في السوق².

5. توجيه الائتمان:

وضع سقف او توجيهات لمنح الائتمان لضمان عدم حوث تضخم وتوجيه التمويل للقطاعات الانتاجية.

¹سارة يوسف، يحي عبد الحميد، رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 23.

²سارة يوسف، يحي عبد الحميد، المرجع نفسه، ص24.

6. تطبيق المعايير الدولية:

السعي للإمتثال لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز صلاحية وصلاية البنوك والتقليل من المخاطرة¹.

ويستخدم البنك هذه الأدوات ضمن الإطار القانوني (23_09) لضمان التوازن النقدي والاقتصادي في البنوك.

وبناء على التحديثات الصادرة عن بنك الجزائر وتحديدًا التعليمات 06/2025 بتاريخ 12 نوفمبر 2025 حدد بنك الجزائر 14 مؤشرا للريبة (علامات الخطر). تلتزم المؤسسات المالية بالابلاغ عنها فوراً وهي تركز على المعاملات المشبوهة خاصة المتعلقة بالاصول الافتراضية وتتوزع على ثلاث فئات رئيسية².

7. توسع نطاق التحري:

مراقبة الأنشطة الرقمية للعملات بموجب التوجيه الجديد رقم 25_06. يرسخ البنك المركزي المنع الشامل لأي علاقة أو معاملة تنقلت بالعملات المشفرة، ويضع آليات رقابية موسعة لتطبيق هذا المنع:

8. البحث المعمق عبر الانترنت:

يلزم البنك المركزي المؤسسات بإجراء بحوث معمقة عبر شبكة الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي عند وجود أي مؤشر غير عادي على حساب العميل.

¹سارة يوسف، يحي عبد الحميد، رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص25_26.

²أحمد بوراس، سعيد بريكة، اعمال الصيرفة الالكترونية الادوات والمخاطر، مرجع سابق، ص36.

9. تحديد الهوية ومصدر الاموال:

يجب على البنوك التعرف بدقة على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين، وفهم طبيعة نشاطهم، والتأكد من مصدر اموالهم مع تحديث المستمر لبياناتهم.

10. رصد التمويلات:

المطلوب من المؤسسات وضع انظمة لرصد التحويلات التي تتم نحو المنصات المعروفة بتداول الاصول الرقمية.

11. حظر تقنيات الإخفاء والخط الرقمي:

شددت التعليمات على ضرورة منع إستخدام التقنيات التي تساعد على اخفاء الاصول في عالم العملات المشفرة، مثل إستخدام تقنية Mixers ، المحافظ المجهولة وظاهرة التفتيت الرقمي¹.

كما لزم البنك المؤسسات ببرمجة انظمة الكشف الآلي الخاصة بها لتشمل كلمات مفتاحية معينة مثل البتكوين والكريبتو للمساعدة في رصد الأعمال المشبوهة لاسيما مع بروز البنوك الالكترونية وانظمة الدفع الالكتروني، بحيث إن وظيفة الإصدار النقدي عند البنك المركزي تتأثر لحد كبير بدخول أطراف اخرى في عملية إصدار النقود الالكترونية. حيث إن دوره في رقابة السياسة النقدية قد تتوقف على مالي:

- في حالة إحتكار البنك المركزي لإصدار النقود الإلكترونية، فسوف يحتفظ بوظيفته الخاصة بإصدار النقود، ولكن في شكل آخر.
- في حالة إستخدام الودائع تحت الطلب كإحتياطي كامل او جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود التقليدية والنقود الإلكترونية فهنا وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف تتأثر بدرجة كبيرة².

¹ أحمد بوراس، سعيد بريكة، اعمال الصيرفة الالكترونية الادوات والمخاطر، مرجع سابق، ص 47 48.

² سارة يوسف، يحي عبد الحميد، رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الثاني: العملات الرقمية في ظل التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة

ومن حيث تأثير وسائل الدفع الالكترونية والنقود الإلكترونية على سياسة السوق المفتوحة. فإن هذا التأثير يتوفق بالدرجة الرئيسية على مدى انتشار هذه الوسائل، كلما كان التعامل ضئيل كلما كان تأثيرها ضعيفا على فعالية السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي، وعلى العكس من ذلك فإن استخدام هذه الوسائل على نطاق واسع كبديل للنقود التقليدية قد يحدث تأثيرا على قدرة البنك المركزي على قيام بعمليات السوق المفتوحة¹.

الحرص على امن ونظم وسائل الدفع المادة 58 "يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لجميع نظم الدفع الوطنية التابعة له وفعاليتها وسلامتها.

تحدد القواعد المطبقة على نظم الدفع عن طريق نظام يصدره المجلس النقد والمصرفي².

وتتنص المادة 155: "يقصد بالاستقرار المالي، الاستقرار المشترك للمؤسسات المالية الرئيسية إضافة الى الاسواق المالية التي تعمل فيها.

يضمن الاستقرار المالي على الصعيد الكلي من خلال السياسة الاحترازية الكلية " اي أن هناك دور تكاملي بين وظائفهم من خلال الجانب الحماية المشتركة لمنع تسلل اي عملية مشبوهة.

المطلب الثاني: النظام العقابي لردع التعامل بالعملة الرقمية:

الفرع الاول: تجريم العملة الافتراضية الرقمية بقانون تبييض الاموال رقم 25_10

اصبحت العملات الافتراضية تلعب دورا في زعزعة الاستقرار القومي وضرب مصالح البنوك المركزية والتلاعب بالاسعار واستغلالها في جرائم تبييض الاموال ولذلك في إطار قانون 25_10 الذي

¹سارة يوسف، يحي عبد الحميد، رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 47.
²المادة 58 من القانون رقم 23-09، المتضمن قانون النقدي والمصرفي، المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق ل 21 يونيو 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة في 09 ذو الحجة 1444 الموافق ل 27 يونيو 2023، ص 11.

أقره المشرع الجزائري للوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار بأسلحة الدمار الشامل نظرا لتحويلها إلى آلية لارتكاب الجريمة.

ومن خلال هذا القانون ترى أن المشرع الجزائري عرف العملة الرقمية في المادة 2 من قانون 10_25 هي "القيم الرقمية التي لا يمكن تداولها رقميا أو تحويلها، تستخدم لأغراض الدفع أو الاستثمار، واستثنى المشرع الأصول الافتراضية من عمليات القيم الرقمية من عملات ورقية والأوراق المالية التي تمثل حقوق ملكية أو ديون، أو سندات والأسهم والشهادات المالية والوحدات المشتركة، والعقود الآجلة التي يتم تداولها إلكترونيا"¹.

في إن سوء استغلالها في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب جعل المشرع الجزائري يجرمها في ظل هذا القانون باعتبارها، قيمة نقدية مصنوعة إلكترونيا يعتمد على اللامركزية، إذ يتم تحويل الأموال مباشرة بين الأفراد عبر الإنترنت، يتم إصدارها عن طريق شركات خاصة وجهتها غير معلومة. يمكن استغلالها في أنشطة غير مشروعة مثل تمويل الإرهاب أو غسيل الأموال خاصة في ظل عدم وجود رقابة مركزية.

العملة الرقمية الافتراضية تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية معرضة لأخطار تقلبات أسعار الصرف.

بحيث تساهم عملية تبيض الأموال من الناحية الاقتصادية في إستنزاف الاقتصاد الوطني وتدهور عملة الدولة، التي تحول فيها الأموال نتيجة تزايد الطلب على مختلف العملات الأجنبية، كما تؤثر على مبدأ الثقة في الجهاز المصرفية.

¹ المادة 58 من القانون رقم 09-23، مرجع سابق.

فيقوم المجرم باستغلال هذه الاموال كوسيلة لأرتكاب الجريمة ومن اهم الوسائل الالكترونية لغاسلي الأموال، فيتمكن من تحويل اي مبلغ من خلالها في فترة قصيرة دون اي صعوبات اقليمية اوقانونينية او بنكية، دون الحاجة للوسيط المالي.

تحويل هذه العائدات الاجرامية لتمويل الارهاب والاتجار بالمخدرات والبضائع الغير مشرعة¹.
ولسرعة التحكم في هذه العائدات الاحرامية تضمن القانون احكاما اجرائية وموضوعية (ضمان عدم إفلات المجرمين من خلال:

أ. "إجراءات التجميد والحجز":

صدر المرسوم التنفيذي رقم 101_25 لتنظيم اجراءات تجميد وحجز الاموال والممتلكات المرتبطة بتمويل الإرهاب واسلحة الدمار الشامل².

ب. "المصادرة المستقلة":

يتيح القانون إمكانية مصادرة العائدات الاجرامية بغض النظر عن صدور حكم ادانة في الجريمة الاصلية مما يعزز استرجاع الأموال المنهوبة.

ج. "التعاون الدولي":

تفعيل الطلبات المصادرة، الصادرة عن دول اجنبية وفقا لإتفاقيات دولية. والتشريع الوطني.
لاسيما قانون الإجراءات الجزائية.

د. لجان المتابعة:

ذ. لجنة متابعة العقوبات الدولية المستهدفة لضمان للإمتثال لمعايير العالمية في مكافحة غسل الاموال.

¹محي الدين قجالي، العملة الافتراضية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني والمتعاملين، دراسة تحليلية للمشروع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات المعاصرة، 2021، المجلد الاول، ص36.

²محي الدين قجالي، المرجع نفسه، ص40.

الفرع الثاني: التهرب الضريبي:

تعد الضرائب في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية للدولة أداة من أدوات السياسة المالية ومورد هام للخرينة العمومية، وتعتبر عاملا أساسيا لنجاح التجارة بصفة عامة، لكن التعامل عبر الشبكات الانترنت يلاقي صعوبات في تطبيق الانظمة الجبائية للدولة ومع انتشار وسائل الدفع الالكتروني خاصة مع العملة الافتراضية تتزايد معها حركة التهرب الضريبي.

فالتعامل بالعملات الافتراضية يؤثر سلبا على حجم الإيرادات الضريبية بحيث يجعل من الصعب على السلطات الضريبية الاحاطة بكل العملات التجارية، وعليه يمكن أن يصبح إستخدام هذه النقود سببا في التهرب الضريبي لجزء من التجارة الالكترونية.

فيصعب تتبعها وتحديد الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة لاعتمادها على التشفير والهوية المحمولة. سواء كان الشخص طبيعي او معنوي كإنشاء شركة تجارية وهمية للتحايل على النظام الوطني للنقد والصرف¹.

وبالرجوع للمادة 5 من هذا القانون يتضح لنا مجموعة من التدابير الواجبة اتخاذها:

لابد على المؤسسات المالية والبنكية الجزائرية ان تتخذ تدابير العناية الواجبة في إطار التعامل او عند مراسلة البنوك الأجنبية خاصة تلك التي لا تخضع للرقابة النظامية.

تحليل كل المعلومات باستخدام الذكاء الاصطناعي والإعلام الآلي والتحقق من هوية المؤسسة المالية الأجنبية.

تخصيص شركات التأمين والأمن المعلوماتي للتحقق من المستفيدين الحقيقيين².

¹ محي الدين قجالي، العملة الافتراضية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني والمتعاملين، مرجع سابق، ص 50.
² المادة 05 من القانون 10-25 المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتها، المؤرخ في 28 محرم 1447 الموافق ل 24 يوليو 2005، يعدل ويتم القانون رقم 01-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق ل 06 فبراير 2005، العدد 48، الصادرة في 28 محرم 1447، الموافق ل 24 يوليو 2025، ص 07.

الفرع الثالث: الجزاء المقرر للأشخاص الطبيعية والمعنوية عند ارتكاب جريمة العملة

الافتراضية:

من أبرز الجرائم التي تمولها النقود الافتراضية غسيل الاموال وتمويل الارهاب والاتجار الغير المشروع بالاسلحة والنصب والاحتيال والمخدرات والمؤثرات العقلية والاضرار بالاقتصاد الوطني.

1. العقوبات المقررة للشخص الطبيعي:

أوجب المشرع الجزائري بموجب القانون 25_10 المتعلق بتبييض الاموال، تدبيرا لحماية المؤسسات المالية في الجزائر التقيد عند تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية، للوقوف امام خطرهما، وخص لها عقوبات عند تبوئ المسؤولية الجزائية من خلال تناوله لجرائم المناورة والمخادعة في النقود الافتراضية كالآتي:

أ. الامتناع عمدا عن تنفيذ تدابير التحفظية:

دون الاخلال بالعقوبات الأشد. يعاقب بالحبس من 6 اشهر الى سنة وغرامة من 500.000 الى 100.000 دج كل من امتنع عمدا من رؤساء واعضاء مجالس الإدارة والمؤسسات المالية والمهنية غير المالية ومالكيها او مسيريها او ممثليها او المفوضين عنها او مستخدميها، عن تنفيذ التدابير التحفظية التي تتخذها سلطات الضبط او المراقبة أو الاشراف أو الجهات القضائية¹.

ب. العرقلة عمدا لسير التحقيقات المالية:

وهي جريمة نصت عليها المادة 36 مكرر 2 من نفس القانون وهي جنحة خص لها المشرع عقوبة الغرامة المشددة نسبيا عن باقي الغرامات المذكورة في نفس القانون، إذ تتراوح بين 100.000 دج الى 300.000 دج.

¹ المادة 05 من القانون 25-10، مرجع سابق.

ج. الامتناع عن تحرير وارسال الإخطار بالشبهة:

"وهي اجراء وقائي يهدف الى حماية المال العام يلزم المؤسسات المالية و الغير المالية بواجب الإخطار بالشبهة، وكل من يمتنع عن ذلك يعاقب بالحبس من 6 اشهر الى سنتين"¹.

د. الاعلان المضلل في جريمة النقود الرقمية الافتراضية:

"وهو خداع المتلقي (المستهلك الالكتروني) أو الترويج لبيع السلع والخدمات بوسائط اعلامية وبجميع الطرق الاحتمالية ببيانات غير حقيقية، لدفعه الى ابرام العقد الالكتروني.

فتناولت المادة 31 من قانون 25_10 عقوبة الحبس للإعلان المضلل في جريمة النقود الافتراضية تتراوح من شهرين الى سنة حبس وغرامة منفردة حددها 200.000 الى 100.000 دج"².

2. مخالفات تدابير الحماية من جريمة العملة الافتراضية المقررة للشخص المعنوية:

أولاً: إنشاء لجنة وطنية لمتابعة العقوبات الدولية:

*بموجب المادة 20 مكرر من نفس القانون تم إنشاء لجنة وطنية لدى وزارة الخارجية لمتابعة العقوبات الدولية ومكلفة بمتابعة قرارات الامم المتحدة ومجلس الأمن المتخذة تحت البند السابع الخاص بإستعمال القوة في اطار ميثاق الأمم المتحدة وهي المنصوص عليها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة الداعية لعقوبات اقتصادية (تجميد ،حجز اموال الأشخاص والكيانات الارهابية)³.

ثانياً: الاعتماد عمداً على تصريح بالمستفيد الحقيقي:

*نص المشرع الجزائري في المادة 32 مكرر 2 على هذه الجريمة بحيث كل من صرح بمعلومات خاطئة ،ولم يمسك سجلاً من رؤساء واعضاء المجالس وادارة المؤسسات المالية و المهنية

¹المادة 34 مكرر 2 من القانون 25-10.

²المادة 31 من قانون 25-10.

³المادة 20 مكرر من نفس القانون.

الغير المالية أو مسيرتها أو ممثليها أو المفوضين عنها. عقوبة الحبس من شهرين إلى سنة وغرامة من 500.000 دج إلى 100.000 دج¹.

ثالثاً: مخالفة تدابير الحجز وتجميد اموال الهيئات والأشخاص الارهابية:

في هذه الحالة شدد المشرع عقوبة الحبس والغرامة من سنة إلى ثلاث سنوات. وعقوبة الحبس والغرامة كونهما تمس بأمن الدولة.

كما اُحالَت المادة 04 من هذا القانون إلى تطبيق قانون العقوبات على الشخص المعنوي عند مخالفة تدابير الحماية من جريمة العملة الافتراضية سواء بتحويلها، أو استخدامها، أو إخفائها، أو التصرف بها.

بمقتضى لما ورد في نص المادة 389 مكرر 7 من القانون 17_07 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، ويعاقب الشخص الاعتباري لمرتكب جريمة تبييض الاموال بغرامة لا تقل عن 4 مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي المنصوص عليها في المادتين 389 مكرر 1 و 389 مكرر 2. اذنتراوح بين 300.000 دج إلى 8.000.000 دج³.

فضلا عن مصادرة الممتلكات والعائدات التي تم غسلها والمعدات المستعملة في ارتكاب الجريمة.

¹ المادة 32 مكرر 2 من القانون 25-10.

² المادة 32 مكرر 4 من نفس القانون.

³ المادة 389 مكرر 2 من قانون العقوبات الجزائري.

المبحث الثاني: التوجهات التشريعية المقارنة:

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى نظرة التشريع الأمريكي والفرنسي بالنسبة للعملات الرقمية

المطلب الأول: التشريع الأمريكي والتشريع الفرنسي

الفرع الاول: التشريع الأمريكي (العملات الرقمية كأصول مالية قابلة التنظيم)

امام قلة النصوص القانونية المنظمة للعملة الرقمية الافتراضية بتكوين على المستوى الفيدرالي في امريكا، أوكلت مهمة تنظيمها الى المؤسسات الإدارية والمنظمات، مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات SEC، ولجنة تداول السلع الآجلة CFTC ولجنة التجارة الفيدرالية FTC وشبكة مكافحة الجرائم المالية FINCN، ودائرة الإيرادات الداخلية IRIS ومكتب المراقبة العملة OCC .

أما على مستوى الولايات تم تنسيق العديد من القوانين، وإعداد الكثير من المشاريع القانونية المتعلقة بتقنية البلوك تشين. من أجل إنعاش الاقتصاد المحلي، كالمصادقة على مشروع قانوني ويقضي بإنشاء بنوك تختص بالإيداع والإئتمان والسماح للشركات بالتعامل بالأصول الرقمية¹.

وطبقا لإرشادات لجنة مكافحة الجرائم المالية فإنه لن يخضع المستخدمون الذين يستخدمون العملات الافتراضية فقط لشراء السلع الحقيقية لتنظيم تحويل الاموال بعكس المستخدم الذي يعمل كوسيط ويقبل العملة الافتراضية من مستخدم وينقلها الى مستخدم آخر، فإن هذا المستخدم هو مرسل اموال ومبادل وبالتالي فإنه يخضع لتنظيم².

"في عام 2020 اقر مجلس الشيخ، قانون مكافحة غسل الاموال الذي تعمل احكامه على توسيع وتحديث نطاق قانون السرية المصرفية، ونظام مكافحة غسيل الاموال ومكافحة الارهاب في

¹مارلين اوديكان، العملات التشفيرية ظاهرة جديدة في الحقل القانوني والجرمي دراسة مقارنة وتحليل، مرجع سابق، ص66.

²مارلين اوديكان، المرجع نفسه، ص70.

الفصل الثاني: العملات الرقمية في ظل التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة

الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقنيين ارشادات شبكة مكافحة الجرائم المالية مع تعديل عدة تعريفات ليشمل تعريفها على انها (القيمة التي تحل محل المال)¹.

وعليه توجب على كل الشركات والبنوك العاملة بها ان تسجل في شبكة مكافحة الجرائم المالية حماية لهذه الاصول وللاقتصاد المحلي.

تم تجسيد "لوائح إخضاع المعاملات الرقمية القابلة للتحويل أو الأصول الرقمية للالتزامات الإبلاغ كتلك المفروضة على باقي المؤسسات المالية بموجب قانون السرية المصرفية، وتتطلب هويات المتعاملين بالعملات الافتراضية، والإبلاغ عن المعاملات التي تزيد حجمها عن القيمة المنصوص عليها قانوناً"².

"أي إن إدارة الدخل الداخلي IRS الأمريكية، تتعامل مع البتكوين وغيرها من العملات المشفرة كملكات مثل : الأسهم، العقارات، فيتم الحصول على ارباح رأسمالية وخسائر رأسمالية عند بيعها او التداول فيها (المتاجرة) أو التخلص منه بأي طريقة كانت"³.

"الأرباح الرأسمالية الذي يتم التصريح بها من بيع أو تداول أو التخلص من البتكوين هو شكل من أشكال الدخل الخاضع للضريبة، في حين أن خسائر رأس المال تقلل من المسؤولية الجبائية. حددت إدارة الضرائب الأمريكية الأحداث الخاضعة للضريبة داخل عالم البتكوين والعملات المشفرة"⁴.

¹سومية تومي، شيماء بونعاس، اشكالية الجباية للعملات المشفرة دراسة حالة بعض الدول الأنغلوسكسونية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الطارف الجزائر، المجلد 9، 2022، ص 415-416.

²مجلة البحوث القانونية والفقهية، العدد 46، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2023، ص 1384.

³وفاء محمد مصطفى صقر، (المرجع نفسه)، ص 1386.

⁴أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسلة كتب تعريفية العدد 10، صندوق النقد الدولي العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص 40.

وأكبر مؤيد لهذه العملات الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية هو الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيث أطلق عملة رقمية مشفرة تعرف بإسم \$TRUMP في يناير 2025 وحققت إرتفاع هائل في البداية لتتجاوز قيمتها السوقية مليارات الدولارات وتعتبر جزء من استثمار العائلة، وهي من نوع ميم، (Meme Coin) مبنية على شبكة سولانا (Solana) .

الفرع الثاني: التشريع الفرنسي:

يتبنى المشرع الفرنسي موقفا تنظيميا ورقابيا صارما إتجاه العملة الافتراضية والأصول الرقمية، يهدف الى الموازنة بين تشجيع الابتكار المالي وبين حماية المستثمرين والإمتثال للمعايير الأوروبية. ففرنسا تعتبر من الدول الأوائل الذين قاموا بتقنين هذا المجال فإنتقلت من مرحلة مراقبة التطورات الى فرض تراخيص إلزامية صارمة على الشركات العاملة في هذا المجال. ويظهر موقفه جليا من خلال:

إطار تنظيمي متقدم (MICA):

"بحيث يعمل بنشاط على تطبيق لائحة الاتحاد الأوروبي للأسواق في الأصول المشفرة (MICA)، التي دخلت حيز التنفيذ، وتنص على تشديد للرقابة لتشمل تراخيص إلزامية لمزودي خدمات الأصول الرقمية، (DASP) بحلول المواعيد النهائية (يونيو 2026 وما قبله)¹.

التسجيل والترخيص:

"فرضت هيئة الأسواق المالية الفرنسية (AMF) ،نظام تسجيل إلزامي وتتجه لفرض تراخيص مما يفرض على شركات الكريبتو الإمتثال لقواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"².

¹أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، مرجع سابق، ص 89.

²أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، المرجع نفسه، ص 94.

الإطار الضريبي:

تخضع أرباح العملات المشفرة للضريبة في فرنسا عند تحويلها الى عملات ورقية (يوريو)، أو استخدامها لشراء سلع وتفرض ضريبة ثابتة بنسبة 30% على الأرباح إذا تجاوزت 305 يورو سنوياً، بينما تداول العملات المشفرة فيما بينها لا يخضع للضريبة.

قد شهد برلمان الفرنسي مقترحات بإنشاء إحتياطي وطني من البتكوين والسماح يدفع الضرائب به، لكن مع تشديد دور البنك المركزي على الرقابة لتجنب المخاطر المالية، غسيل الأموال وتمويل الإرهاب¹.

المطلب الثاني: التشريع الإماراتي والمصري:

الفرع الأول: التجربة الإماراتية:

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي اهتمت بدراسة الجوانب القانونية للعملات الافتراضية، حيث قام مصرف الإمارات المركزي بدراسة طرق وآليات ليتمكن عن طريقها من تنظيم التعامل بالعملات الافتراضية حيث صدر مرسوم بقانون إتحادي رقم 14 لسنة 2017. في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية متضمناً في المادة (4) فقرة 4/ز على أنه من "أهداف المصرف المركزي تنظيم وتطوير البنية التحتية المالية في الدولة، بما في ذلك نظام الدفع الإلكتروني والنقد الرقمي، وتسهيلات القيم المخزنة والإشراف عليها والحفاظ على سلامتها"².

أي أنه لم يمنع التعامل بالنقود الرقمية بل أشار لتنظيمها وتطوير البنية التحتية لها. إلا أنه في نص مادة أخرى من الإطار التنظيمي للقيم المخزنة وأنظمة الدفع الإلكتروني ينص صراحة على أن "جميع المعاملات المشفرة والنقود الرقمية والمعاملات التي تتم عليها محظورة."

¹أنير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية، مرجع سابق، ص 79.

²أنير صلاح إبراهيم إبراهيم، المرجع نفسه، ص 79-80.

إلا إن هذا الحظر لا ينفع من الناحية العملية حيث لم يترتب على مخالفته أي جزاء جنائي¹.

تمكنت الإمارات من إصدار عملة افتراضية مرتبطة بالدرهم الإماراتي تدعى (EMASh)

وحظرت في نفس الوقت التعامل بالبتكوين، لحماية عملتها الاقتصادية.

كما تعتبر من الدول الأولى التي تبنت نظام البلوك تشاين والتبادل الرقمي التجاري والاقتصاد

السياسي.

"أكد البنك المركزي الإماراتي في ديسمبر سنة 2019 على رفضه تداول العملات الافتراضية

المشفرة وبأي صورة كانت. إلا أنها في أواخر 2019 خاضت تجربة مشروع بإصدار عملة رقمية تحت

اسم "عابر" مع المملكة السعودية للتبادل التجاري بين البلدين فقط، وتخضع لرقابة البنك المركزي

للدولتين وتوقيع استراتيجيات وقائية مع إيران لمكافحة جرائم العملات المشفرة"².

الفرع الثاني: المشرع المصري:

تعتبر مصر من الدول التي تفرض قيودا على التعامل بالعملات الرقمية.

أما من الناحية الشرعية:

فقد أصدرت دار الإفتاء بيانا تحرم فيه تداول العملات الافتراضية "البتكوين" والتعامل معها

بالبیع والشراء والإجارة والاشتراك وإن السبب يعود "إلى عدم اعتبارها كوسيط مقبول للتبادل من الجهات

المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعيارها

وقيمتها فضلا عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول".

¹ مريم ماضي، لخضر مرغاد، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه، جامعة خيضر بسكرة 2016-2017، ص 38-39-40.

² بهجت عبد الوحيد رحيم، سعيد قماشي، استراتيجيات وقائية للإمارات وإيران لمكافحة جرائم العملات المشفرة، مجلة الجامعة العراقية، العدد 10، العراق، 2025، ص 382.

رغم تحذيرات البنك المركزي المصري من التعامل بالعملات الافتراضية مثل البتكوين، فإن الوضع على الواقع يؤكد أن مصر تخترق هذا المجال بقوة من خلال وسطاء داخل وخارج البلاد وارجع البنك المركزي المصري، إلا أن الانتشار الواسع لاستعمال العملات المشفرة في المجال الاقتصادي راجع إلى عدم الصرامة في اتخاذ إجراءات صارمة لإقرار عدم مشروعيتها.

"بحيث لم تعلن الحكومة المصرية أو مجلس النواب عن إصدار قانون يمنع رسميا التعامل بالبتكوين أو غيره من العملات الرقمية"¹.

¹ مصطفى محمود عبد القادر، اصلاح السياسة الضريبية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 02، مصر، ص 26.



خاتمة

خاتمة:

شهد القضاء الرقمي في الآونة الأخيرة تطوراً متسارعاً، رافقه تطور لجرائم مستحدثة، على غرار غسيل الأموال عبر البيئة الرقمية.

بات يشكل تحدياً متعدد الأبعاد للدول. خاصة وأنها تعتبر عابرة للحدود ومن خلال هذه الدراسة سعينا لتحليل فعالية الأطر القانونية والمؤسسية في مكافحة جريمة التعامل بالعملة الافتراضية في الجزائر من خلال مقارنة من العام إلى الخاص.

فتناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للعملة الرقمية (تعريفها، أنواعها، خصائصها، وأثارها) والفصل الثاني موقف المشرع الجزائري والآليات القانونية لمكافحتها مع التركيز على قانون 10_25 والمادة 117 من قانون المالية 2018.

وقد أفضت هذه الدراسة التحليلية إلى جملة من النتائج:

بالرغم من أن القانون 10_25 والمادة 117 من قانون المالية تشكل نظام للحظر والتجريم، إلا أنها تعاني من قصور بالنسبة لجرائم أخرى غير تبييض الأموال والتخريب وتمويل الإرهاب خاصة الجرائم المتعلقة بنظام المعطيات بالرغم من أن المشرع قام بحمايتها قانونياً. ألا أنه مع انعدام التقنيات الحديثة والمختصين في هذا الميدان يجعل البناء القانوني عاجز.

ضعف التعاون الدولي بحيث لا يزال محدود خاصة أن هناك دول تجرمها وأخرى تعمل بها وعدم وجود معايير مؤكدة وتقنيات مشتركة.

تدني الوعي القانوني والثقافي.

هذا النوع من الجرائم يفنق السرعة البديهة في مجال الأمن السيبراني الذي تهمله العديد من المؤسسات عدم التكافؤ الاقتصادي الدولي والمحلي، لاسيما أنه هناك دول تعتبر الاقتصاد الرقمي

مزية من مزايا الاستثمار خاصة وأن الجزائر تعمل على تطوير الإدارة الرقمية فالبقاء في المحضور المطلق يتقل كاهل الاقتصاد الوطني أيضا.

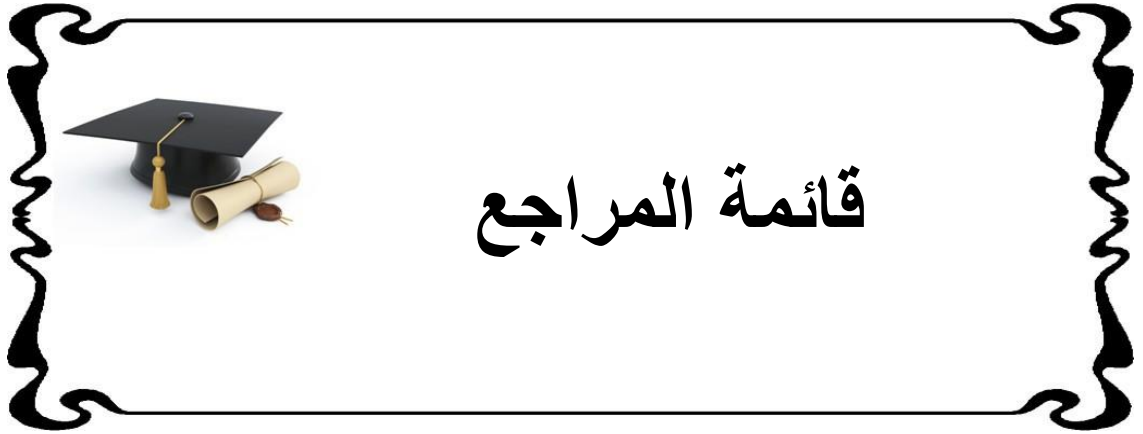
لاسيما وأنها قد وقعت اتفاقية مع اليابان حول التطور الاقتصادي الرقمي واليابان معروفة بالسرعة في تنمية اقتصادها الوطني ومواكبة العالم ببرمجياتها المستحدثة يوميا.

➤ التوصيات المقترحة:

- تعزيز البنية المؤسسية والتقنية المتعلقة بالبنوك المركزية.
- الأخذ بالنماذج العربية من خلال استصدار عملة الدينار الرقمي الذي لايزال مشروع فكرة مع استحداث إجراءات قانونية صارمة تحد من التلاعب بالقيمة النقدية للعملة المحلية.
- تعزيز التعاون الدولي من خلال إقامة شركات تقنية وقضائية لتبادل الخبرات والمعلومات وعليه بناءا على ماسبق:

– إن تجريم العملات الرقمية وحظر التعامل بها بكافة أنواعها هو في صالح الجزائر من غلق مجال الجرائم المستحدثة لكن لابد من مقاربة تتسجم في التشريعات الأخرى والمؤسسات المالية المتخصصة مع دعم دولي قانوني تقني لمواجهة التهديدات التي تجوب العالم وحماية مصالح الجزائر المالية والأمنية.

– تطوير الإدارة الرقمية وحماية المتعاقد الإلكتروني خاصة وأن المبدأ هو العقد شريعة المتعاقدين والتطرق إلى حالة المتعاقد الأجنبي عبر البيئة الرقمية في مجال الدفع الإلكتروني.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: القوانين

1. القانون رقم 11-17 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق ل 27 ديسمبر 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، الصادرة في 09 ربيع الثاني 1439، الموافق ل 28 ديسمبر 2017، ص 54 .
2. القانون رقم 09-23 المتضمن قانون النقدي والمصرفي، المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق ل 21 يونيو 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادرة في 09 ذو الحجة 1444 الموافق ل 27 يونيو 2023، ص 11.
3. القانون 10-25 المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ومكافحتها، المؤرخ في 28 محرم 1447 الموافق ل 24 يوليو 2005، يعدل ويتم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق ل 06 فبراير 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، الصادرة في 28 محرم 1447، الموافق ل 24 يوليو 2025، ص 07.

الكتب:

1. خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، ط1، سنة 2016.
2. عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر الأنترنت في القانون العربي النموذجي، ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006.
3. علي خليل إسماعيل الحديثي، العملات المشفرة تنازع القوانين في تداول البتكوين، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2023.
4. ماهر الحلواني، الكتل المتسلسلة للعملات المشفرة والقانون المالي الدولي، دراسة تحليلية، نشر الكتروني، ط1، 2018.

5. مثنى وعد الله يونس النعيمي، البتكوين نظام الدفع الالكتروني الند للند وحكمه في الشريعة الإسلامية، دطوسنة2018.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

1. أيمن عز الدين صلاح، العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية دراسة حالة دولة الامارات المتحدة (دبي)، الرسالة ماجستر، قيم المحامي، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2011.
2. سارة يوسف، يحي عبد الحميد، رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019.
3. مارلين اورديكيان، العملات التشفيرية ظاهرة جديدة في الحقل القانوني والجرمي (دراسة مقارنة وتحليل)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، سنة 2020.

4. مريم ماضي، لخضر مرفاد، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه، جامعة خيضر، 2016 – 2017.

5. هشام ميهوبي، حسام جلا، مقتضيات التعامل مع الجرائم السيبرانية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، 2024-2025.

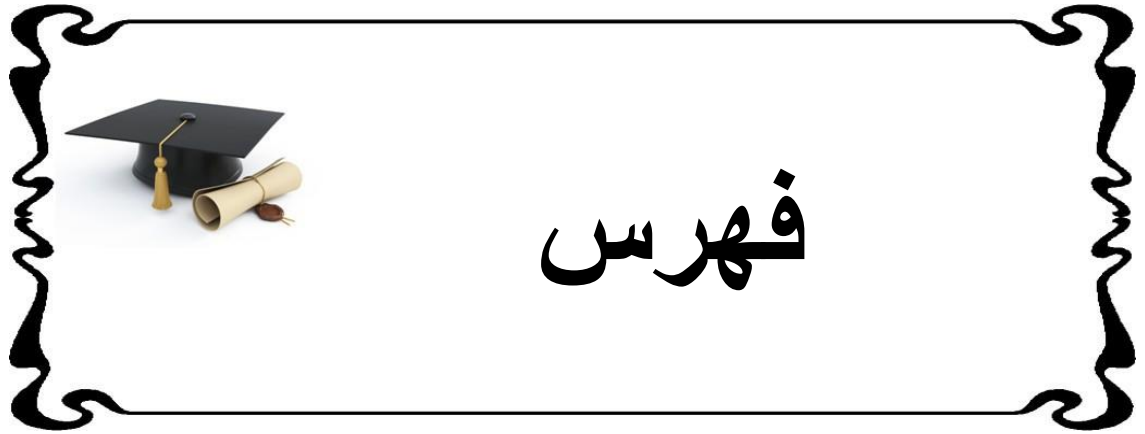
رابعا: المقالات العلمية

1. سومية تومي، شيماء بو نقابة، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 01، الطارف، 2022.
2. عائشة عبد الحميد، مجلة الباحث للدراسات والابحاث القانونية، العدد 50، الجزائر، 2023.
3. صالح محمد الحملوي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 01، 2023.
4. محمد ابراهيم عبد المنعم مرسي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 42، مصر، 2023.
5. محي الدين قجالي، مجلة البحوث والدراسات المعاصرة، العدد 01، الجزائر 2021.

6. عبد الواحد رحيم بهجت، سعيد قماش، مجلة الجامعة العراقية، العدد 10، العراق، 2025.
7. حسام نبيل، الشنراقي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 09.
8. كمال ناجرة، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، العدد 03، برلين ألمانيا 2021.
9. محمد محمود ابراهيم محمود، مجلة الشريعة والقانون، العدد 40، القاهرة، 2022.
10. أحمد بوراس، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007.
11. محمد عبد العظيم الشيمي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، ألمانيا برلين، فبراير 2018.
12. كريم بلقادر زينب كريم، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، العدد الأول، الجزائر، جويلية، 2025.
13. مجلة المركز العربي للأبحاث القضاء الالكتروني، القاهرة، 2020.
14. محمد جبريل ابراهيم حسن، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، العدد 06، القاهرة، 2021.
15. منصور علي منصور، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد 01، 2022.
16. طلال حسين الرعود، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، الاردن، 2024.
17. مصطفى محمود عبد القادر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد 02، مصر.

خامسا: الأيام الدراسية

1. ليندة بومحراث، العملات الرقمية بين التنظيم القانوني والحكم الشرعي رقمية وتحديات الأمن السيبراني، جامعة طاهري محمد، كلية الحقوق، بشار، 2024.



شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص	
المقدمة:	أب

الفصل الأول: الإطار العام للعملات الرقمية

المبحث الأول: ماهية العملات الرقمية	3
المطلب الأول: تعريف العملات الرقمية	3
الفرع الأول: المفهوم الإقتصادي	3
الفرع الثاني: المفهوم الفقهي والاصطلاحي:	4
أ. المفهوم الفقهي:	4
ب. المفهوم الاصطلاحي:	6
ج. المفهوم القانوني:	7
الفرع 3: الفرق بين النقود الرقمية	8
1 من حيث الشكل	8
2 شكل التداول	8
3 المصدرون	8
4 الغطاء النقدي	9
5 الاستقرار	9
ثانيا: تمييز العملات الرقمية عن النقود الالكترونية والعملات الافتراضية:	10

10	1 النقود الالكترونية والعملات الرقمية:
10	أ. الاصل:.....
10	ب. صور الحفظ:
11	ج. الاصدار والارتباط:.....
11	د. الاحتياط النقدي:
11	هـ. الطلب والتحكم في القيمة:
12	و. الرقابة:.....
12	الفرع الاول: خصائص العملات الرقمية (البيتكوين) نموذج:
12	1 نظام الاصدار (التعدين):
14	2 اللامركزية:
14	3 نظام التداول:
14	4 اخفاء هوية المستخدم:
14	5 النقود الالكترونية سهلة الحمل:
15	6 تعتبر نقودا خاصة:.....
15	الفرع الثاني: مزايا العملات الرقمية:
15	1العالمية:
15	2 الخصوصية والسرية:.....
15	3 التشفير :
16	4 منخفضة الرسوم:
16	5 درجة عالية من الامان:

6 الشفافية :	16
1 البتكوين:	17
2 لا بيتكوين:	17
3 الريبل :	17
4 الاثيريوم:	17
ثانيا: ادواتها:	18
1 محافظ العملات الرقمية:(crypto wallets)	18
2 المنصات المركزية:(EEX)	18
3 المنصات اللامركزية:(DEX)	19
ثالثا: ادوات التحليل الفني Trading view :	19
1 التحليل على شبكة:Analysis on-chain	19
2 مستكشفو البلوك تشاين:	19
3 ادوات ادارة المخاطر:	20
المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية والقانونية للعملات الرقمية:	21
المطلب الاول: الاثر الاقتصادي (التحول نحو الاقتصاد الرقمي):	21
الفرع الاول: تعزيز الشمول (المالي وتطوير نظام الدفع الالكتروني):	21
أ.الشيك الالكتروني:	24
ب.النماذج الاقليمية والدولية للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية (المشفرة):	25
1 نماذج اقليمية :	25
2 النماذج الدولية:	25

3 نماذج في إطار التجربة او تحت الاختبار:	26
الفرع الثاني: التحديات والمخاطر الاقتصادية:	28
أ.تأثير العملات الرقمية المشفرة على السياسة النقدية:	28
ب.أبرز المخاطر التعامل بالعملات المشفرة على السياسة النقدية للبنوك المركزية:	29
ج.تأثير العملات الرقمية المشفرة على السياسة المالية:	30
د.موقف بعض الدول والمنظمات الدولية العملات الرقمية المشفرة:	31
1 موقف الدول المعارضة قرر للعملات الرقمية:	31
2 موقف المنظمات الدولية من العملات المشفرة:	31
أ.صندوق النقد الدولي:(IMF)	31
ب.الإتحاد الأوروبي:	32
ذ.اليونيسيف:	32
المطلب الثاني: الاثر القانوني للعملات الرقمية والجرائم المستحدثة:	32
الفرع الاول: إستغلال العملات الرقمية في غسل الأموال:	33
أ.ماهية غسل الاموال بالعملات المشفرة:	33
ب. اساليب غسل الاموال بالعملات المشفرة:	34
1 الخدمات المتداخلة:	35
2 الوسيط :	35
3 منصات المقامرة:	36
ج.مخاطر غسل الاموال بالعملات الرقمية:	36
د. طرق لمكافحة غسيل الاموال بالعملات الرقمية:	37

37	1. التعاون الدولي والمحلي لمواجهة هذه الجريمة:
38	الفرع الثاني: التهرب الضريبي والجرائم المعلوماتية المرتبطة بها:
38	1. التهرب الضريبي:
39	2 التعدين:
39	3 الضرائب على التحويل الى النقد التقليدي:
40	ثانيا: مبدا الاقليمية.
40	ثالثا: استغلال التجارة الالكترونية:
40	2. الجرائم المعلوماتية المرتبطة بها وتمويل الارهاب:
40	اولا: الجرائم المعلوماتية المرتبطة بالعملات الرقمية:
40	أ. هجوم الدفع المضاعف:
41	ب. التشويش على شبكة العملات الرقمية:
42	ج. هجمات البنية التحتية وكسر خوارزميات الدمج: Sh256
42	د. كسر خوارزمية الدمج:
42	و. اختراق نظام المعطيات:
43	ثانيا: إستغلالها في تمويل الإرهاب:

الفصل الثاني: العملات الرقمية في ظل التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة

45	المبحث الاول: العملات الرقمية في ظل التشريع الجزائري
46	المطلب الاول: التنظيم القانوني والرقابي (بين الحظر والرقابة)
46	الفرع الاول: قراءة في المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 (مبدأ الحظر)
47	الفرع الثاني: دور البنك المركزي في الرقابة النقدية:

48	1 ضمان الاستقرار النقدي والمالي:
48	2 اصدار وتنظيم العملة:
48	3 الرقابة على الائتمان والبنوك التجارية:
48	4 التحكم في السيولة:
48	5 توجيه الائتمان:
49	6 تطبيق المعايير الدولية:
49	7 توسع نطاق التحري:
49	8 البحث المعمق عبر الانترنت:
50	9 تحديد الهوية ومصدر الاموال:
50	10 رصد التمويلات:
50	11 حظر تقنيات الإخفاء والخلط الرقمي:
51	المطلب الثاني: النظام العقابي لردع التعامل بالعملة الرقمية:
51	الفرع الاول: تجريم العملة الافتراضية الرقمية بقانون تبييض الاموال رقم 10_25
53	أ. "إجراءات التجميد والحجز":
53	ب. "المصادرة المستقلة":
53	ج. "التعاون الدولي":
53	د. لجان المتابعة:
54	الفرع الثاني: التهرب الضريبي:
55	الفرع الثالث: الجزاء المقرر للأشخاص الطبيعية والمعنوية عند ارتكاب جريمة العملة الافتراضية: ..
55	1 العقوبات المقررة للشخص الطبيعي:

55	أ. الامتناع عمدا عن تنفيذ تدابير التحفظية:
55	ب. العرقلة عمدا لسير التحقيقات المالية:
56	ج. الامتناع عن تحرير وإرسال الإخطار بالشبهة:
56	د. الاعلان المضلل في جريمة النقود الرقمية الافتراضية:
56	2 مخالفات تدابير الحماية من جريمة العملة الافتراضية المقررة للشخص المعنوية:
56	أولا: إنشاء لجنة وطنية لمتابعة العقوبات الدولية:
56	ثانيا: الاعتماد عمدا على تصريح بالمستفيد الحقيقي:
57	ثالثا: مخالفة تدابير الحجز وتجميد اموال الهيئات والأشخاص الارهابية:
58	المبحث الثاني: التوجهات التشريعية المقارنة:
58	المطلب الأول: التشريع الأمريكي والتشريع الفرنسي:
58	الفرع الاول: التشريع الامريكي (العملات الرقمية كأصول مالية قابلة التنظيم):
60	الفرع الثاني: التشريع الفرنسي:
60	إطار تنظيمي متقدم: (MICA)
60	التسجيل والترخيص:
61	الإطار الضريبي:
61	المطلب الثاني: التشريع الإماراتي والمصري:
61	الفرع الأول: التجربة الإماراتية:
62	الفرع الثاني: المشرع المصري:
65	خاتمة:
68	قائمة المراجع:

